



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: محاسبة ومالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

آليات المراجعة الخارجية لمحافظي الحسابات في الكشف عن التلاعبات المالية
دراسة حالة مكتب محافظ حسابات في ولاية ميلة

المشرف	إعداد الطلبة	
الوافي حمزة	غيشي شيماء	1
	فغورور رندة	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	بوطلاعة محمد
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	الوافي حمزة
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	علية عبد الباسط عبد الصمد

السنة الجامعية: 2025/2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة ومالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

آليات المراجعة الخارجية لمحافظي الحسابات في الكشف عن التلاعبات المالية
دراسة حالة مكتب محافظ حسابات في ولاية ميلة

المشرف	إعداد الطلبة	
الوافي حمزة	غيشي شيماء	1
	فغرور رندة	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	بوطلاعة محمد
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	الوافي حمزة
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	علية عبد الباسط عبد الصمد

السنة الجامعية: 2025/2024

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية آليات المراجعة الخارجية في الكشف عن التلاعبات المالية داخل المؤسسات، مع التركيز على الدور الحاسم لمحافظي الحسابات في ضمان صدق وعدالة المعلومات المالية. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات الشركة "X" التي خضعت لمراجعة فعلية من قبل مكتب محافظ الحسابات محل الدراسة، ما أتاح الفرصة لتقييم أداء المراجع ومدى كفاءة الأدوات المعتمدة. أظهرت النتائج أن الإجراءات التقنية، رغم أهميتها، غير كافية بمفردها للكشف عن حالات الغش المالي، حيث يتطلب الأمر تعزيز استقلالية المحافظين، التزامهم بالأخلاقيات المهنية، وتطوير قدراتهم التحليلية. كما أوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في التكوين المستمر وتهيئة بيئة عمل داعمة لتحسين الأداء المهني.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الخارجية، محافظ الحسابات، التلاعبات المالية.

Studysammury:

This study aims to evaluate the effectiveness of external audit mechanisms in detecting financial manipulations within institutions, with a focus on the crucial role of auditors in ensuring the truthfulness and fairness of financial information.

The study relied on the analysis of data from Company "X", which was actually audited by the audit office under study, allowing for an evaluation of the auditor's performance and the efficiency of the tools used.

The results showed that technical procedures, despite their importance, are not sufficient on their own to detect cases of financial fraud, as the matter requires strengthening the independence of auditors, their commitment to professional ethics, and the development of their analytical abilities. The study also recommended the need to invest in continuous training and to create a work environment that supports independence and improves professional performance.

Keywords: External audit, auditor, financial manipulations.





شكر وتقدير...

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(إن أشكر الناس لله عز وجل أشكرهم للناس)

نتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان للدكتور " الوافي حمزة " على مجهوداته

ونصائحه وعلى صبره معنا لإنجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من

ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إتقاناً وجمالاً.

دون أن ننسى من مد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.



الإهداء

﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

بعد مسيرة دراسية حملت في طياتها الكثير من التعب والصعوبات، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعب وأرفع قبعتي بكل فخر. ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله عليّ، فالحمد لله حباً وشكراً وامتناناً على البدء والختام. بكل حب أهدي ثمرة تخرجي إلى:

اليد الخفية والقلب الحنون، صاحبة الدعاء الصادق معلمتي وسيدتي العظيمة " أمي الغالية "

إلى العزيز الذي أحمل اسمه بكل فخر، من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم " أبي الغالي "

هذا النجاح لكم، لحبكم وصبركم ودعمكم الذي لا يقاس، فأنتم الانجاز الحقيقي وأنا النتيجة.

إلى رفيقة دربي، إلى "أختي الغالية" التي وإن باعدت بيننا المسافات لم يبعدك قلبي لحظة، حفظك الله أينما كنت.

إلى مصدر قوتي والكتف الذي أستند عليه " إخوتي الغاليين " أدامكم الله ضلعاً ثابتاً في حياتي.

إلى الرفقاء الذين جعلوا من سنوات الجامعة ذكرى لا تنسى، وفقكم الله وسدد خطاكم

شكراً لكل من ترك أثراً طيباً في مشواري هذا فالعلم طريق لا نهاية له ... ولم تنته رحلتي بعد بإذن الله.

شيماء



الإهداء

"وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ
فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ" (التوبة - 105)

الحمد لله الذي بفضلله تتحقق الغايات من بعد الاستعانة به وإنهاء الدرب بتوفيقه وتحقيق
الحلم بفضلله. لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق مخوف بالتسهيلات لكنني فعلتها، فالحمد
لله الذي يسر لنا البدايات وبلغنا النهايات بفضلله وكرمه.

اهدي هذا النجاح لنفسي أولاً ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة دمت لي سنداً
لا عمراً.

وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي إلى النور الذي أثار دربي والسراج الذي لا ينطفئ
نوره والذي بذل جهد السنين من أجل أن أعتلي سلم النجاح إلى من أحمل اسمه بكل
فخر، "والدي العزيز حفظه الله "

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، وسهلت لي الشدائد بدعائها، من دعمتني بلا
حدود يا من اختصر الله فيها معاني الرحمة والحنان كل لحظة نجاح لي هي انعكاس لتعبك
ادامك فرحة في عمري "والدتي العزيزة حفظها الله "

إلى من كان سنداً لي في كل لحظة رغم المسافات، دمت لي شيئاً جميلاً لا ينتهي "خطيبي
الغالي أسامة "

إلى إخوتي الأحبة: شيماء، نوفل، يسرى، وإسلام، نجاحي هذا لا يكتمل إلا بفرحتكم،
ولا تزهر لحظاته إلا بوجودكم.

إلى صديقاتي الذين جعلوا هذه الرحلة أكثر متعة وأقل صعوبة، شكراً لكل لحظة ودعم ،
لكل كلمة مشجعة ولكل الذكريات الجميلة التي صنعناها معا.





فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
—	الملخص
—	شكر وتقدير
—	الإهداء
ب-ز	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية
09	تمهيد
10	المبحث الأول: ماهية المراجعة الخارجية
10	المطلب الأول: مفهوم المراجعة الخارجية
12	المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة الخارجية
15	المطلب الثالث: إجراءات المراجعة الخارجية
18	المبحث الثاني: معايير المراجعة الخارجية
18	المطلب الأول: المعايير العامة للمراجعة الخارجية
20	المطلب الثاني: معايير العمل الميداني
23	المطلب الثالث: معايير إعداد التقارير المالية
25	المبحث الثالث: تنظيم مهنة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر
25	المطلب الأول: التطور التاريخي لمهنة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر
27	المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر
29	المطلب الثالث: مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية (NAA) ومثيلتها الدولية (ISA)
31	خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

	الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظ الحسابات ودوره في مواجهة التلاعبات المالية
33	تمهيد
34	المبحث الأول: الإطار العام لمحافظ الحسابات
34	المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات
35	المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات
43	المطلب الثالث: شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات
45	المبحث الثاني: ماهية التلاعبات المالية
45	المطلب الأول: تعريف التلاعبات المالية وأسبابها
48	المطلب الثاني: أنواع التلاعبات المالية
49	المطلب الثالث: أساليب التلاعبات المالية
53	المبحث الثالث: مسؤولية محافظ الحسابات تجاه التلاعبات المالية
53	المطلب الأول: نطاق مسؤولية محافظ الحسابات عن اكتشاف التلاعبات المالية
54	المطلب الثاني: إجراءات محافظ الحسابات لإخلاء مسؤوليته تجاه التلاعبات المالية
55	المطلب الثالث: دور محافظ الحسابات في الإبلاغ عن التلاعبات المالية
57	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات بولاية ميلة
59	تمهيد
60	المبحث الأول: ماهية مكتب محافظ الحسابات محل الدراسة وآليات ممارسة مهنته

فهرس المحتويات

60	المطلب الأول: التعريف بمكتب محافظ الحسابات
60	المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها مكتب محافظ الحسابات
61	المطلب الثالث: مراحل قيام محافظ الحسابات بالمهمة
62	المطلب الرابع: تقارير محافظ الحسابات
65	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للشركة "X" محل المراجعة لدى مكتب محافظ الحسابات والتعليق عليها
65	المطلب الأول: دراسة وتحليل الأرصدة المحاسبية للأصول والتعليق عليها
73	المطلب الثاني: دراسة وتحليل الأرصدة المحاسبية للخصوم والتعليق عليها
79	المطلب الثالث: فحص الأرصدة المحاسبية لقائمة الدخل والتعليق عليها
82	المطلب الرابع: إختبار صحة فرضيات الدراسة
84	خلاصة الفصل
86	الخاتمة
89	قائمة المصادر والمراجع
95	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان
14	الجدول رقم (1-1): تطور أهداف المراجعة الخارجية وأهمية الرقابة الداخلية.
29	الجدول رقم (2-1): جدول مقارنة لمعايير التدقيق الجزائرية ومثيلتها الدولية.
65	الجدول رقم (1-3): جدول يوضح الأصول غير الجارية
66	الجدول رقم (2-3): جدول يوضح الأصول الملموسة
67	الجدول رقم (3-3): جدول يوضح الأصول الملموسة الأخرى
68	الجدول رقم (4-3): جدول يوضح معدات النقل
69	الجدول رقم (5-3): جدول يوضح الاحتياطي التقني للتأمينات
70	الجدول رقم (6-3): جدول يوضح المؤمن عليهم وسطاء التأمين المدينين
71	الجدول رقم (7-3): جدول يوضح الفرق بين رصيد المستحقات في قسم المحاسبة وقسم الإنتاج
71	الجدول رقم (8-3): جدول يوضح المدينون الآخرون
72	الجدول رقم (9-3): جدول يوضح الموجودات وما شابهها
74	الجدول رقم (10-3): جدول يوضح رأس المال الخاص
75	الجدول رقم (11-3): جدول يوضح المخصصات التنظيمية
76	الجدول رقم (12-3): جدول يوضح المخصصات والمنتجات المحققة مسبقا
76	الجدول رقم (13-3): جدول يوضح الاحتياطات التقنية للتأمينات.
77	الجدول رقم (14-3): جدول يوضح الديون والموارد المرتبطة

فهرس الجداول

78	الجدول رقم (3-15): جدول يوضح الديون الأخرى
79	الجدول رقم (3-16): جدول الأعباء
80	الجدول رقم (3-17): نتائج وسيطية

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل
24	الشكل رقم (1-1): مخطط يوضح معايير المراجعة الخارجية
42	الشكل رقم (1-2): مسؤوليات محافظ الحسابات
47	الشكل رقم (2-2): مثلث الغش
49	الشكل رقم (3-2): أنواع التلاعب المالي
52	الشكل رقم (4-2): اساليب التلاعبات المالية

مقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورات اقتصادية متسارعة أدت إلى انتقال المؤسسات من كيانات صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات ضخمة ومعقدة تفصل فيها الملكية عن التسيير، هذا التحول وما صاحبه من تزايد وتشعب في العمليات المالية فرض على المؤسسات ضرورة التعامل مع أطراف وهيئات خارجية لها مصالح مشتركة، ووفقاً لمعايير وقوانين محلية ودولية، مما جعل مسألة الشفافية والمصادقية في عرض القوائم المالية ضرورة ملحة.

وفي هذا السياق، أصبح من الضروري وجود طرف ثالث محايد ومؤهل للحكم على مدى صدق وعدالة المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وهنا برز دور محافظي الحسابات كمراجعين خارجيين يلعبون دوراً هاماً في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية، والمساهمة في الكشف عن التلاعبات المالية من خلال تقييم مدى تطبيق السياسات والخطط الموضوعية، ومدى مطابقتها للأهداف المرسومة، وذلك بالاعتماد على آليات المراجعة الخارجية.

غير أن رغبة بعض الإدارات في تحسين صورتها المالية أو تحقيق أهداف ضيقة قد تدفعها إلى ارتكاب ممارسات غير قانونية، تعرف بالتلاعبات المالية، والتي تتعدد أشكالها وأساليبها، لكنها تشترك جميعاً في هدف واحد يتمثل في تضليل مستخدمي القوائم المالية، سواء كانوا مستثمرين، مساهمين أو جهات رقابية. هذا ما يجعل من تطوير آليات المراجعة الخارجية لمحافظي الحسابات أولوية لتعزيز فعالية الرقابة، وذلك من خلال اعتماد مجموعة من الوسائل والإجراءات المنهجية التي تمكن من تتبع العمليات المحاسبية والمالية بدقة، والتحقق من مدى مطابقتها للمعايير المحاسبية والقوانين السارية. وتشمل هذه الآليات تطبيق اختبارات الرقابة الجوهرية، وإجراء المقارنات المالية، بالإضافة إلى تقنيات تقييم المخاطر التي تساعد على تحديد المجالات الأكثر عرضة للتلاعب. كما تمكن هذه الآليات محافظ الحسابات من توفير ضمان معقول حول صدق وعدالة القوائم المالية، وكفاءة الاكتشاف المبكر لهذه الانحرافات، والحد من آثارها السلبية على مصداقية المؤسسة والاقتصاد ككل.

أولاً-إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة في التساؤل الموالي:

"ما مدى مساهمة آليات المراجعة الخارجية لمحافظي الحسابات في الكشف عن التلاعبات المالية؟"

مقدمة

ومن خلال الإشكالية الرئيسية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى يساعد تحليل الأرصدة المحاسبية للأصول في الكشف عن التلاعبات المالية من طرف محافظي الحسابات؟.
- كيف يمكن تحليل بنود الخصوم للتأكد من مصداقيتها وعدم إستخدامها في التلاعب بالنتائج المالية؟.
- كيف يمكن الكشف عن التلاعبات المالية في نتائج النشاط من خلال تحليل عناصر قائمة الدخل؟.

ثانيا-فرضيات الدراسة:

- يساعد تحليل الأرصدة المحاسبية للأصول بشكل كبير في الكشف عن التلاعبات المالية من طرف محافظي الحسابات.
- يمثل تحليل بنود الخصوم وسيلة للتحقق من مصداقيتها والكشف عن إستخدامها المحتمل في التلاعب بالنتائج المالية.
- يساهم تحليل عناصر قائمة الدخل في الكشف عن التلاعب في نتائج النشاط.

ثالثا-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- الدور الحيوي للمراجعة الخارجية في حماية المؤسسات من التلاعبات والممارسات المالية غير القانونية .
- أهمية محافظي الحسابات كجهة رقابية مستقلة تسعى لضمان مصداقية القوائم المالية.
- تعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين مع المؤسسة من خلال ضمان شفافية المعلومات المالية.

رابعا-أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الإطار النظري للمراجعة الخارجية.
- إلقاء الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بمحافظي الحسابات.

مقدمة

- التعرف على دور محافضي الحسابات في الكشف والحد من التلاعبات المالية.
- تحليل الآليات المعتمدة من قبل محافضي الحسابات في تنفيذ مهامهم الرقابية بكفاءة وفعالية.

خامسا-منهج الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا المنهج الوصفي في الفصلين الأول والثاني، وهذا من خلال وصف متغيرات الدراسة والمتمثلة في آليات المراجعة الخارجية، محافضي الحسابات وكذا التلاعبات المالية. كما اتبعنا منهج دراسة الحالة من خلال إسقاط الجانب النظري على مكتب محافظ الحسابات والقيام بتحليل أعمال المراجعة الخارجية للشركة "X".

سادسا-حدود الدراسة:

1- الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2025/2024.

2- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة لدى مكتب محافظ حسابات معتمد بولاية ميله

(cité 160 logts Bts 13N°121 Mila)

سابعا-أسباب اختيار موضوع الدراسة:

1- الأسباب الذاتية:

- توجه تخصصنا الجامعي نحو المحاسبة والتدقيق، مما يجعل هذا الموضوع مناسباً للتكوين العلمي.
- نسعى لاكتساب معارف تطبيقية حول مهام محافضي الحسابات ودورهم في الرقابة المالية.
- نرغب في تعميق معرفتنا بطرق اكتشاف التلاعبات المالية من خلال عمل محافضي الحسابات.

2- الأسباب الموضوعية:

- كثرة حالات التلاعب المالي في المؤسسات تجعل من الضروري دراسة دور المراجعة الخارجية في الحد منها.

مقدمة

- يعالج هذا الموضوع جانباً حساساً له علاقة بثقة المتعاملين والمستثمرين في المعلومات المالية للمؤسسات.

- ضعف فعالية المراجعة الداخلية في بعض الحالات، مما يبرز أهمية المراجعة الخارجية.

ثامنا-الدراسات السابقة:

- مروة بوعزة، مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014/2013.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مسؤوليات محافظ الحسابات تجاه التصرفات غير القانونية في القوائم المالية، من خلال تقييم مدى التزامه بمسؤوليته المهنية وقدرته على اكتشاف مخاطر الغش. اعتمدت الدراسة على استبيان شمل خبراء محاسبين، محافظي حسابات وأساتذة أكاديميين بولاية ورقلة، وتم تحليل النتائج باستخدام برنامجي SPSS و Excel باختبار (Independent Samples t-test). وتوصلت الدراسة إلى أن المراجع الخارجي غير مسؤول قانونياً عن اكتشاف الغش، لكنه مطالب ببذل العناية والشك المهني للكشف عن التلاعبات، تعزيزاً لمصداقية وشفافية القوائم المالية.

- بوبكر أبي مولود، مسؤوليات المراجع الخارجي في الكشف عن الغش: دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات، مذكرة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2014/2015.

تهدف الدراسة إلى إبراز مسؤوليات المراجع الخارجي في الكشف عن الغش من خلال تطبيق معايير المراجعة الدولية، ومدى التزامه بمسؤولياته المهنية التي تعزز قدرته على تحديد مخاطر وعوامل الغش. تم استخدام استبيان يتناول ثلاث محاور رئيسية، وزّع على عينة من محاسبين، محافظي حسابات، وأساتذة بولاية ورقلة، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامجي SPSS و Excel وتوصلت الدراسة إلى أن المراجع الخارجي غير ملزم قانونياً باكتشاف الغش، إذ تقع هذه المسؤولية على عاتق الإدارة، لكن عليه ممارسة الشك المهني وبذل العناية الكافية أثناء التخطيط للمراجعة لتقديم رأي مهني سليم وموثوق.

مقدمة

- سوياد امينة، دور مراجع الحسابات الخارجي في إكتشاف التضليل في القوائم المالية والتقرير عنه: دراسة استقصائية لآراء مراجعي الحسابات في ولاية سطيف، مجلة الابحاث الاقتصادية، العدد 14، الجزائر، جوان 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اتباع مراجعي الحسابات في الجزائر للإجراءات الحديثة المتعلقة باكتشاف التضليل في القوائم المالية، حيث تم اعداد استبانة وتوزيعها على مراجعي الحسابات الخارجيين في ولاية سطيف، وقد أظهرت النتائج أن مراجعي الحسابات عينة الدراسة يتبعون الإجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل والإبلاغ عنه للإدارة والجهات المستفيدة.

- شيببي عبد المجيد، الخال عبد الله، دور اليات التدقيق الخارجي في تعزيز الرقابة داخل المؤسسة الاقتصادية: دراسة استبائية لعينة من المهنيين في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة احمد دراية-ادرار، الجزائر، 2017/2018.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آليات التدقيق الخارجي، والتي تعبر عن المنهجية التي يتبعها المدقق الخارجي أثناء مزاوله نشاطه، كما يعتبر التدقيق الخارجي نشاط تقوم به جهة مستقلة عن المؤسسة وتتميز بالكفاءة وتهدف إلى فحص القوائم المالية وإبداء رأي فني محايد حول مصداقية هذه القوائم، فالتدقيق الخارجي يتقصد دور رقابي داخل المؤسسة. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم توزيع استبيان إلكتروني على مهنيين مختصين في مجال التدقيق والمحاسبة وخلصت الدراسة الى العديد من النقاط أهمها أن قيام المدقق الخارجي بتطبيق الآليات المنتهجة في التدقيق الخارجي من شأنه زيادة الدور الرقابي داخل المؤسسة.

تاسعا- هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية واختبار صحة الفرضيات، قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول

كما يلي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية، حيث تطرقنا فيه إلى ماهية المراجعة الخارجية، ثم معاييرها، قبل أن نختم بتنظيم عملية المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر.

مقدمة

الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظ الحسابات ودورها في مواجهة التلاعبات المالية، إذ استعرضنا من خلاله الإطار العام لمحافظ الحسابات، ثم مفهوم التلاعبات المالية، لنتطرق في الأخير إلى مسؤولية محافظ الحسابات تجاه هذه التلاعبات.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات، بهدف ربط الجانب النظري بالواقع العملي، من خلال تحليل كيفية ممارسة مهام المراجعة الخارجية ومواجهة التلاعبات المالية في الميدان. من خلال هذا الفصل تم تقديم مكتب محافظ الحسابات محل الدراسة والاشارة الى مختلف الاليات التي يعتمدها لممارسة مهنته، إضافة إلى تحليل القوائم المالية للشركة "X" التي قام محافظ الحسابات بمراجعتها، لنخلص الى اختبار صحة الفرضيات سابقة الذكر.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي
للمراجعة الخارجية

تمهيد:

تعد المراجعة الخارجية من الأدوات الأساسية التي تساهم في تعزيز موثوقية المعلومات المالية وضمان دقتها، مما يعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية في القرارات الاقتصادية المبينة عليها. فهي تلعب دوراً مهماً في التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى تعبيرها عن الواقع المالي للمؤسسة، الأمر الذي يساعد في تفادي الأخطاء المحاسبية وتحقيق الشفافية. ومع التطورات المتسارعة في البيئة الاقتصادية والتشريعات المالية، أصبحت الحاجة إلى المراجعة الخارجية أكثر أهمية لضمان مصداقية القوائم المالية وامتثالها للمعايير المهنية المعتمدة. كما تحظى هذه العملية باهتمام كبير من مختلف الأطراف ذات العلاقة، سواء المستثمرين أو الجهات الرقابية أو المؤسسات الاقتصادية، مما يستدعي من المراجع الخارجي تقديم خدمات ذات جودة عالية وفق الضوابط المعمول بها.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية وذلك من خلال المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: ماهية المراجعة الخارجية.
- ❖ المبحث الثاني: معايير المراجعة الخارجية.
- ❖ المبحث الثالث: تنظيم عملية المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية المراجعة الخارجية.

تختص عملية المراجعة الخارجية بفحص القوائم المالية، والتأكد من مصداقيتها وضمان الشفافية والدقة في عرض البيانات المالية، وذلك لتعزيز ثقة مستخدميها بالمعلومات المالية التي تتضمنها، ومن هذا المنطلق لابد من التطرق إلى مفهوم المراجعة الخارجية وأهميتها، أهدافها وتبيان إجراءاتها.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة الخارجية.

يتضح مضمون هذا المطلب من خلال فرعين، الفرع الأول خصص لتعريف المراجعة أما الفرع الثاني تم فيه التطرق إلى تعريف المراجعة الخارجية.

❖ الفرع الأول-تعريف المراجعة:

يقصد بالمراجعة فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمنشأة محل التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويره لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.

والمراجعة هي عملية منظمة وممنهجة لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية "بنتائج المراجعة".

كما عرفت أيضاً على أنها عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية، وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق.¹

¹ أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، دار الدنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص-ص: 9-10.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

❖ الفرع الثاني-تعريف المراجعة الخارجية:

رغم تعدد صيغ التعاريف التي تناولت المراجعة الخارجية، إلا أن جميعها تتفق في مضمون الأهداف التي تسعى المراجعة إلى تحقيقها. وفيما يلي استعراض لبعض تلك التعاريف:

التعريف الأول: تعرف المراجعة الخارجية على أنها "عملية الفحص الحيادي المستقل، والتي تتم وفقاً لمتطلبات الأطراف الخارجية التي تستفيد من خدمات المراجع والتي تنتهي إلى إبداء الرأي في القوائم المالية للمؤسسة عن طريق مراجع حيادي".¹

التعريف الثاني: تعرف أيضاً على أنها الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المنشأة. ومن ناحية أخرى فإن المراجعة الخارجية بمعناها المتطور والحديث والشامل ماهي إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المنشأة موضوع المراجعة.²

التعريف الثالث: هي عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات بطريقة منهجية عن طريق شخص كفء ومستقل لتحديد مدى توافق المعلومات عن الأحداث الاقتصادية مع المعايير المقررة لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والتقارير عن نتائج ذلك.

التعريف الرابع: هي إختبار تقني صارم وبناء من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصادقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة ومدى إحترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلى مدى إحترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها، ومدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة والوضعية المالية ونتائج المؤسسة.³

¹ عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2010/2009، ص52.

² حامد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتطبيق: الإطار النظري للمعايير والقواعد، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص41.

³ شبرو نذير، متطلبات المراجعة الخارجية في الكشف والتقليل من التلاعب في القوائم المالية من خلال أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة الشهيد حمه خضر الوادي، الجزائر، 2023/ 2022، ص-ص:03-04.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

مما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل للمراجعة الخارجية على أنها "عملية فحص حيادي ومستقل للقوائم المالية للمؤسسة، تنفذ من قبل مدقق خارجي مؤهل من أجل إبداء رأي فني محايد حول عدالة وشفافية القوائم المالية ومدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، مما يسهم في تعزيز الثقة في المعلومات المالية واتخاذ قرارات اقتصادية سليمة".

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة الخارجية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهمية وأهداف المراجعة الخارجية.

❖ الفرع الأول-أهمية المراجعة الخارجية:

ظهرت أهمية وجود المراجعة الخارجية بتزايد الحاجة لرأي محايد ومستقل عن إدارة المنشأة وذلك يضمن لجميع الأطراف المستفيدة صحة المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية ومدى تطابقها مع المعايير والأنظمة والتشريعات المهنية. وقد وضع معهد المحاسبة الأمريكي مفهوم شامل للمراجعة وهو "أن المراجعة عملية منظمة للحصول على أدلة وتأكيدات عن تصرفات وأحداث اقتصادية وذلك للتحقق من درجة التوافق بين هذه التأكيدات والمعايير المعدة سلفاً وتوصيل النتائج إلى المستخدمين المعنيين".¹

إذ تتجلى أهمية المراجعة في كونها وسيلة لا غاية وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، بحيث تعتمد عليها تلك الأطراف في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها وأهدافها، فيعتمد ملاك المؤسسة اعتماداً كلياً على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه، ومن هذا تحرص على أن تكون تلك البيانات صحيحة وتعكس الحالة الفعلية والسليمة، أي تكون مدققة من قبل هيئة فنية محاسبية.

هذا ويعتمد المستثمرون على هذه القوائم عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وتوجيه مدخراتهم إلى ما يحقق لهم أكبر عائد ممكن، ولكي تكون هذه القرارات والتوجيهات سليمة، يجب أن تكون هذه القوائم على الأقل تعكس²

¹منى عبد الرحمن يعقوب، أشواق الاسمري، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية (دراسة ميدانية)، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، العدد 3، السعودية، 17 ماي 2020، ص441.

² وجدان علي احمد هادي، اهمية المراجعة الخارجية في مراقبة اداء المؤسسة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، الجزائر، 03 جوان 2020، ص:525-526.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

معلومات يمكن الوثوق بها، وهذا انطلاقاً من تأشيرة المراجع الذي يؤكد ذلك.

كما تعتمد البنوك على هذه القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند قيامها بدراسة الوضعية المالية والمركز المالي الحقيقي للمؤسسة عند طلب هذا الأخير مجموعة من التسهيلات الائتمانية منها، أو طلب قروض، ويعتمد كذلك الاقتصاديون في هياكل الدولة على هذه القوائم للوصول إلى تحديد مؤشرات تنموية تخدم الصالح العام، لهذا وجب أن تكون المعلومات الظاهرة على هذه القوائم المالية تعبر عن واقع فعلي للمؤسسة والجهات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة التي تعتمد على القوائم المدققة لأغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة، وفرض الضرائب وتحديد الأسعار وتقديم الإعانات لبعض الأنشطة والقطاعات... الخ.

ومن الملاحظ أن المنتج المحاسبي أصبح يخدم عدة أطراف من فئات المجتمع وهذا بالاعتماد عليه في إتخاذ مجموعة من القرارات، ولا يتم ذلك إلا إذا أمكن الوثوق في هذا المنتج، حيث أن هذه الثقة لن تستكمل إلا إذا تمت المصادقة على هذه القوائم من طرف هيئة خارجية محايدة التي تقوم بفحص انتقادي منظم ودقيق لتلك البيانات الظاهرة على هذه القوائم وإبداء رأي فني محايد حول مدى صحة تلك البيانات وشرعيتها وسلامتها.¹

❖ الفرع الثاني-أهداف المراجعة الخارجية:

حيث تتمثل الأهداف الرئيسية للمراجعة الخارجية في الآتي:

- ✓ إبداء الرأي الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتيجة الأعمال والمركز المالي، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً؛
- ✓ إمداد إدارة المؤسسة أو الشركة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية، وبيان أوجه القصور فيه، وذلك من خلال التوصيات التي يقدمها المراجع في تقريره من أجل تحسين أداء هذا النظام؛
- ✓ تزويد مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين والدائنين والبنوك والدوائر الحكومية المعنية وغيرهم بالبيانات المالية الموثوقة، لتساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة.²

أما مؤخراً فأصبحت تهدف إلى:

¹ وجدان علي احمد هادي، مرجع سبق ذكره، ص526.

² عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص53.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

✓ مراقبة الخطط والسياسات ومتابعة درجة التنفيذ وأسباب الانحرافات؛

✓ تقييم الأداء ونتائج الأعمال المحققة من طرف المؤسسات؛

✓ المشاركة في تخطيط الاقتصاد الوطني بمساعدة الجهات الحكومية.¹

كما يمكن إيضاح تطور أهداف المراجعة الخارجية وأهمية الرقابة الداخلية عبر العصور من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-1): تطور أهداف المراجعة الخارجية وأهمية الرقابة الداخلية.

الفترة	الهدف من المراجعة	مدى الفحص	اهمية الرقابة الداخلية
فترة العصور الوسطى قبل 1500م	اكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
الفترة ما بين 1500م_1850م	اكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
الفترة ما بين 1850م_1905م	اكتشاف التلاعب والاختلاس واكتشاف الاطفاء الكتابية	بعض الاختبارات ولكن الأساس هو المراجعة التفصيلية	عدم الاعتراف بها
الفترة ما بين 1905م_1933م	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي واكتشاف	مراجعة اختبارية وبالتفصيل	إعتراف سطحي

¹ أخضر خنفرى، المراجعة الخارجية وفق المعايير الدولية للمراجعة، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، العدد 10 ، الجزء 02، الجزائر، 10 افريل 2017 ص156.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

		الأخطاء والتلاعب	
الفترة ما بين 1933م_1940م	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي واكتشاف الأخطاء والتلاعب	مراجعة اختبارية	بداية الاهتمام بها
الفترة ما بين 1940م_1960م	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي	مراجعة اختبارية	إهتمام وتركيز قوي

المصدر: محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص05.

المطلب الثالث: إجراءات المراجعة الخارجية.

تمثل إجراءات المراجعة مجموعة خطوات التنفيذ التي تتبع في مراجعة الحسابات والتي يصممها مراجع الحسابات، حتى تغطي جميع ما يفترض فيه أدائه من الوجهة الفنية أثناء مراجعة الحسابات بمعنى أنها تمثل الإجراءات التفصيلية لعملية مراجعة حساباته، والتي تختلف تبعا لاختلاف الموضوع الذي يعترض مراجع الحسابات لفحصه، تنقسم إجراءات المراجعة إلى إجراءات رئيسية وأخرى مكملة أو فرعية نوجزها في مايلي:

❖ الفرع الأول-الإجراءات الرئيسية:

تنقسم الإجراءات الرئيسية للمراجعة الخارجية إلى عدة أنواع، وهي تعتبر أيضا أدلة إثبات، ونذكر أهمها مايلي:

أولا-الاختبار: يطلق على معاينة الأصول وبالذات الملموسة منها مثل الأصول الثابتة - النقدية - البضاعة، من حيث وجودها من الناحية الكمية والنوعية؛¹

¹ زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص23.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

ثانياً-الفحص: هي معاينة متعلقة بالسجلات والمستندات المحاسبية وغير المحاسبية وذلك لتحقيق هدف الملكية مثل فاتورة الشراء، محاضر استلام البضاعة، والمستند قد يكون دليلاً للاثبات يمكن الاعتماد عليه كلما كان من خارج المؤسسة، ويكون على درجة قليلة من الأهمية إذا كان من داخل المؤسسة؛

ثالثاً-الملاحظات: هي طريقة مباشرة للحصول على دليل اثبات وتستخدم لتحقيق الأهداف المتعلقة بصحة وشرعية العمليات المالية، وذلك بغرض التأكد من أن العمل المالي والمحاسبي يسير طبقاً للقوانين الموضوعية ويحق للمراجع القيام بزيارات ميدانية للأقسام المختلفة وخصوصاً في أول عملية مراجعة له بالمؤسسة؛

رابعاً-المصادقات: هي شكل من أشكال الشهادات أو الإقرارات تصدر من المؤسسة وتحت إشراف مراجع الحسابات، يقر فيها المدينين أو الدائنين بصحة أو عدم صحة الرصيد الخاص بهم الناتج عن تعاملهم مع المؤسسة في تاريخ معين، ويتم إرساله إلى مراجع الحسابات مباشرة، وتنقسم المصادقات إلى ثلاثة أنواع كمايلي:

✓ **المصادقات الإيجابية:** هي التي يطلب فيها من المرسل إليه الرد سواء كان رصيده المبين بها صحيح أو خاطئ؛

✓ **المصادقات السلبية:** هي التي يطلب فيها من المرسل إليه الرد، إذا كان رصيده المبين بها غير صحيح ويعاب على هذه المصادقات أنها تعتبر عدم الرد دليلاً على صحة الرصيد، وقد يكون عدم الرد ناتج عن عدم إهتمام المرسل إليه؛

✓ **المصادقات المجردة (العمياء):** هي التي لا يذكر فيها مقدار رصيد المرسل إليه للمصادقة، ويطلب منه تحديد رصيده من المؤسسة حتى تاريخ الميزانية، ويكون على مراجع الحسابات مسئولية تتبع الردود خلال الفترة الزمنية المحددة في المصادقات، وقيامه بفحص الردود للتأكد من صحة المثبت في الدفاتر والقوائم المالية، وفي حالة وجود إختلاف عليه أن يتحرى عن أسبابه حتى يصل إلى التدليل عن صحة أو عدم صحة الأرصدة.¹

¹ زاهرة توفيق سواد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 23، 26.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

خامسا-الإستعلام أو الإستفسار: هو عبارة عن توجيه أسئلة للجهات المختصة تتعلق بالنشاط والعمليات المختلفة، وتعد مصدر مهم للبيانات ويمكن أن تكون شفاهية أو كتابية ومن الأفضل أن تكون كتابية.¹

❖ الفرع الثاني-الإجراءات الفرعية (المكملة):

تنقسم الإجراءات الفرعية للمراجعة الخارجية إلى ثلاثة أنواع نذكرها فيما يلي:

أولا-مراجعة العمليات الحسابية: هذا الإجراء للتحقق من بعض الأرصدة المهمة بناءا على العمليات الحسابية التي نتج عنها الرصيد، ويطلق عليها أحيانا الدليل الحسابي، كما يحقق هدف التقييم وصحة وشرعية العمليات الحسابية؛

ثانيا-المقارنة أو المطابقة: تتم بين الفترات المحاسبية المختلفة وذلك لملاحظة الانحرافات غير العادية في أي بند من البنود.وتكون المقارنة لعدد من السنوات ما بين 3-5 سنوات مالية، كما يستخدم المراجع النسبة المالية غالبا لهدف المقارنة. وأهمية المقارنة أو المطابقة تقود لكشف الخلل في النظام المحاسبي والتلاعب والتزوير؛

ثالثا-الفحص التحليلي الإنتقادي: يساعد في اكتشاف الأحداث والعلاقات غير العادية في البيانات المسجلة.²

¹زاهرة توفيق سواد، مرجع سبق ذكره، ص26.

²أحمد حابي، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجزائر(دراسة حالة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2014/2015، ص47.

المبحث الثاني: معايير المراجعة الخارجية.

تعتبر معايير المراجعة كمقاييس واضحة نستطيع من خلالها تقييم عملية المراجعة والحكم على الجدوى منها، وقد نص المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على معايير المراجعة المتعارف عليها في ثلاث مجموعات، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال المطالب الموالية.

المطلب الأول: المعايير العامة للمراجعة الخارجية.

تهتم المعايير العامة بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع وعلاقتها بجودة ونوعية الأداء المطلوب، ومن ثم فإنه يجب على المراجع قبل التعاقد على مهمة المراجعة أن يقرر ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها، واستيفائها عند أداء هذه المهمة، وعلى أية حال فقد تبني مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ثلاثة معايير عامة هي: ¹

- ✓ يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم قدرًا كافيًا من التأهيل العملي والعلمي كمراجعين؛
- ✓ يجب أن يكون لدى المراجع اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية الفحص والمراجعة؛
- ✓ يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أدائه المهمة الفحص وإعداد التقرير.

أولاً: التأهيل العلمي والعملية.

يمثل هذا المعيار، معياراً أساسياً لا يمكن قيام المدقق بعملية التدقيق بدونه، ويعني أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم خبرة علمية فنية كافية. وذلك يتطلب: ²

- ✓ الحصول على شهادة جامعة أولية في تخصص المحاسبة (بكالوريوس) بالإضافة إلى المام المدقق بمبادئ وأهداف الحوكمة، وهنا يجب الإشارة إلى ضرورة تطوير التعليم الأكاديمي لطلبة المحاسبة بحيث

¹ محمد الفاتح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص28.

² عمر اقبال توفيق المشهداني، تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 2 ، الاردن، 15 ديسمبر 2012 ، ص230.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

- يتم إدخال مادة حوكمة الشركات ضمن المنهاج الدراسي لطلبة المحاسبة، لكي يكون الخريج على معرفة بمتطلبات تدقيق الحوكمة ومهياً لتدقيق مثل هذه العمليات فيما لو طلب منه ذلك؛
- ✓ التأهيل المهني والذي يتطلب الحصول على شهادة مهنية من المنظمات المهنية التي تنظم اعمال التدقيق في البلد، أو الحصول على شهادة مهنية علمية (CPA) أو (ACCA) بالإضافة إلى ممارسة المهنة عملياً لمدة تتراوح من 3-5 سنوات في أحد مكاتب التدقيق؛
- ✓ أن يكون المدقق على معرفة كافية بمبادئ ومعايير وأهداف الحوكمة من خلال الدراسة الأكاديمية أو من خلال الاشتراك في دورات تدريبية خاصة بحوكمة الشركات، خاصة وأن الكثير من مبادئ الحوكمة تتطلب تدقيق عمليات غير محاسبية مثل التأكد من التزام الشركات بتطبيق دليل الحوكمة والذي يتضمن العديد من الإجراءات القانونية؛
- ✓ ضرورة مواصلة التدريب والتعليم المستمر في مجال المحاسبة والتدقيق باعتبار أن التعليم المستمر يمثل جانباً مهماً في التأهيل العلمي والعملية للمدقق لمواجهة التحديات ومعرفة كل ما يستجد من معايير حول حوكمة الشركات وإجراءات تدقيقها.

ثانياً: إستقلال المدقق.

تتبع أهمية هذا المعيار من أن مدى الثقة ودرجة الاعتماد على رأي المدقق الخارجي يتحددان بمدى استقلاله وحياده في إبداء ذلك الرأي. ولقد تعددت الكتابات التي تناولت تحديد المقصود باستقلال المدقق وقد حددت تلك الكتابات مفهوم الاستقلال في مجالين:

- ✓ **المجال الأول:** الاستقلال بمعنى عدم وجود مصالح مادية للمدقق، كوجود أحد أفراد أسرته في المنشأة التي يقوم بتدقيق عملياتها.
- ✓ **المجال الثاني:** الاستقلال الذاتي أو الذهني بمعنى استقلال المدقق مهنيًا من خلال عدم وجود أية ضغوط أو تدخل من جانب العميل أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المدقق بشأن التحقق من سلامة الدفاتر والقوائم.¹

¹سامح عبد الرزاق الحداد، تحليل وتقييم إستراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص42.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

ويتضمن هذا المعيار ثلاثة أبعاد، وهي: ¹

1- الاستقلال في إعداد برنامج المراجعة ويعني الحرية التي يتمتع بها المدقق عند إعداد برنامج للتدقيق؛

2- الاستقلال في مجال الفحص ويعني بعد المدقق عن أية ضغوط أو تدخل في عملية اختيار السجلات والأنشطة والسياسات والمفردات التي تخضع لعملية الفحص؛

3- الاستقلال في مجال إعداد التقرير ويعني هذا عدم وجود تدخل أو ضغوط للتأثير على إظهار الحقائق التي تم اكتشافها خلال عمليات الفحص أو التأثير على طبيعة الرأي النهائي للقوائم المالية محل الدراسة.

ثالثاً: بذل العناية المهنية المناسبة والالتزام بقواعد السلوك المهني.

ويتطلب هذا المعيار أن يقوم المدقق بواجباته على أكمل وجه في سبيل الوصول إلى أهداف عملية التدقيق والتي يعبر عنها في تقريره. وبصفة عامة فإن التزام المدقق بمعايير التدقيق وقواعد السلوك المهني يمثل وقاية له في حالة اتهامه بأي تقصير. ²

المطلب الثاني: معايير العمل الميداني.

تشمل معايير العمل الميداني ما يلي:

أولاً- التخطيط السليم لعملية المراجعة: يعتبر التخطيط السليم لأي عملية العمود الفقري لها كونه يحدد الأهداف المتوخاة منها ويأخذ في الحسبان الإمكانيات المتاحة والوقت المستغرق لتحقيق ذلك، إذ يقوم المراجع في هذا الإطار بتوزيع الوقت متاح لعملية المراجعة على الاختبارات المطلوبة. تقوم عملية المراجعة على النقاط الآتية: ³

¹ أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 23-24.

² عمر أقبال توفيق المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص: 230.

³ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات: الاطار النظري والممارسة التطبيقية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 43.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

- ✓ دراسة نظام المعلومات المحاسبية والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة؛
- ✓ تقييم درجة الثقة المنبثقة من نظام الرقابة الداخلية المفروض؛
- ✓ تحديد طبيعة رزمة عملية المراجعة والإجراءات المطبقة في ظلها؛
- ✓ تنسيق العمل المراد تنفيذه؛
- ✓ في ظل هذا الإطار يمكن أن تحدد الأهداف الأساسية المتوخاة من برنامج عملية المراجعة وتخطيطها؛
- ✓ يوضح برنامج المراجعة وبدقة نطاق الفحص من خلال اشتماله على المفردات المراد فحصها وخطوات الفحص وتوقيته؛
- ✓ يستعمل البرنامج كأداة للرقابة من خلال مقارنة الأداء المنجز من المراجع وأعوانه بالأداء المتوقع والمثبت في البرنامج، وكذا إمكانية تحديد مقدار الأعمال الباقية والتاريخ المتوقع لانتهاء منها؛
- ✓ يعتبر البرنامج الموجه الأساسي لعملية المراجعة من خلال احتوائه على ما يجب القيام به والفترة الزمنية اللازمة لذلك وتوقيت البدء في عملية المراجعة والانتهاؤها منها، وتحديد المراجع الذي يقوم بفحص المفردات؛
- ✓ تحديد مسؤولية المراجع القائم بالأداء المهني انطلاقاً من تحديد مهام كل مراجع وتوقيع كل مراجع على الخانة المقابلة للعمل القائم به.

ثانياً- معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية: يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية المراجعة المتبناة وحجم المفردات المراد اختبارها، اعتماداً على درجة أثره على نوعية ومصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها، فاحترام مقوماته والالتزام بإجراءاته يعطى للمعلومات مصداقية كبيرة لدى الأطراف الطالبة لها، لذا وبغية تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يحتاج إلى خبرات ومهارات عالية لتقييمها من طرف المراجع والحكم عليها بات من الضروري على هذا الأخير الالتزام بإحدى الطرق الآتية:¹

- ✓ طريقة الاستقصاء عن طريق الأسئلة: تشتمل هذه الطريقة على قائمة من الأسئلة النموذجية تخص وظائف المؤسسة وعملياتها، فالأسئلة تخص الفصول الآتية:

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص:44، 50.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

- الأسئلة المتعلقة بالمشتريات؛
- الأسئلة المتعلقة بالأجور؛
- الأسئلة المتعلقة بالمخزون والإنتاج؛
- الأسئلة المتعلقة بالمبيعات؛
- الأسئلة المتعلقة بالخزينة؛
- الأسئلة المتعلقة بالمستندات والأسهم؛
- الأسئلة المتعلقة بالاستثمارات؛
- الأسئلة المتعلقة بالأموال الجماعية؛
- الأسئلة المتعلقة بالإعلام الآلي.

✓ طريقة التقرير الوصفي لنظام الرقابة الداخلية: إن الوصف الكتابي القائم على أساس التقييم الميداني لنظام الرقابة الداخلية، يمكن من تحديد مواطن القوة والضعف في النظام، وهذا ما يسمح بتوجيه عملية المراجعة نحو مواطن الضعف لفحصها واستخراج منها الانحرافات الواقعة والتقرير عليها في ختام عملية المراجعة؛

✓ طريقة الملخص الكتابي: في ظل هذه الطريقة يقوم المراجع بإعداد ملخص كتابي يحدد فيه بالتفصيل الإجراءات والوسائل الواجب توافرها في النظام السليم للرقابة الداخلية، بغية الاسترشاد به في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضوع المراجعة.

ثالثاً- جمع أدلة الإثبات: أثناء عملية المراجعة يصل المراجع إلى نقطة يكون قد حصل عندها على قدر كاف من أدلة الإثبات تمكنه من إبداء رأيه في القوائم المالية. والذي يحدد هذه النقطة هو التقدير المهني للمراجع آخذاً في اعتباره الظروف المحيطة بعملية المراجعة. إذاً فأدلة المراجعة الكافية طبقاً لهذا المعيار هي التي تمثل أساساً معقولاً للمراجع لإبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية. ويمثل دليل المراجعة أحد الأسس الهامة لعملية المراجعة، كما أنه يساند ويدعم كافة معايير العمل الميداني، فكافة القرارات التي يصل إليها المراجع تكون مبررة فقط إذا ما كان يدعمها دليل إثبات معقول وملائم، أي أن أدلة المراجعة توفر الأساس المنطقي والرشد لأحكام وتقديرات¹

¹ أحمد حابي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 42-43.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

المراجع حول عدالة وصدق عرض المعلومات المالية. ويتم الحصول على أدلة المراجعة عن طريق الفحص المستندي، والمراجعة الحسابية، والملاحظات، وإجراءات الرقابة الداخلية الجيدة والانتقادات.¹

المطلب الثالث: معايير إعداد التقارير المالية.

وهي مجموعة من المقاييس المتعلقة بإعداد التقرير النهائي وشروط إعداده لكونه هو المنتج المادي لعملية التدقيق، والكفيل بتوصيل النتائج لمستخدمي القوائم المالية حول الوضعية المالية الحقيقية للشركة وتحقيقا للغاية المرجوة فقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة وهي:

✓ إعداد القوائم طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

✓ ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

✓ الإفصاح والعرض المناسب؛

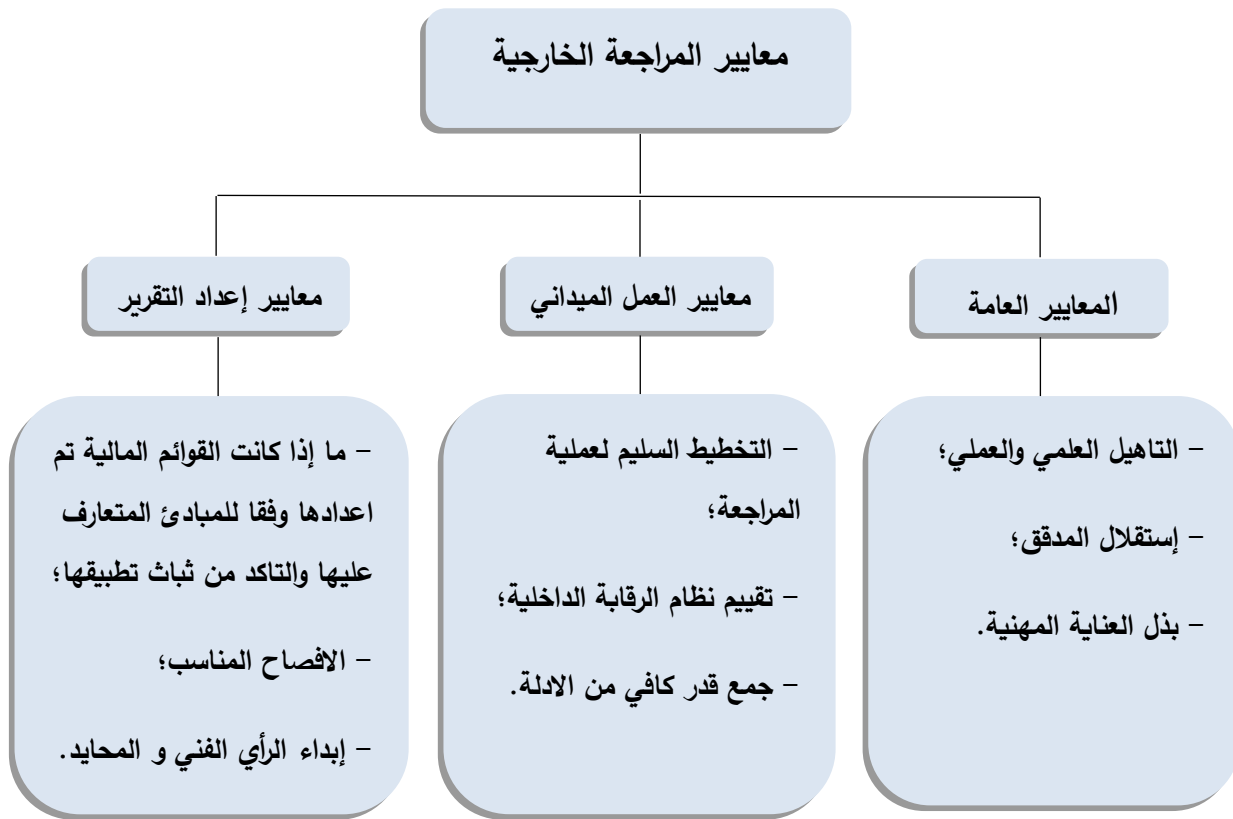
✓ إبداء الرأي الفني المحايد.²

¹ أحمد حابي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره، ص 158.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

الشكل رقم (1-1): مخطط يوضح معايير المراجعة الخارجية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

المبحث الثالث: تنظيم مهنة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر.

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على الإطار التنظيمي لمهنة المراجعة الخارجية في الجزائر، مع إستعراض القوانين والتشريعات التي تحكمها، إضافة إلى الهيئات المشرفة عليها وتوضيح خصوصية المهنة في ظل البيئة المحلية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمهنة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر.

باعتبار أن مهنة مراجع الحسابات الخارجي مراجعة قانونية مرت بعدة تطورات يمكن تلخيصها كالآتي:

✓ المرحلة الأولى (1980/1969): مورست مهنة محافظ الحسابات في الجزائر منذ الاستقلال في الشركات التابعة للقانون الخاص وكان ذلك بمقتضى النصوص القانونية الفرنسية، إلا أنها لم تحظى بتنظيم مهني إلى غاية تاريخ إنشاء قانون المالية سنة 1969، والذي ألزم المؤسسات العمومية الجزائرية بتعيين مراجع حسابات خارجي وذلك حسب الأمر 107/69 والذي نص في المادة 39 "يكلف وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط بتعيين محافظ حسابات في المؤسسات الوطنية والمنظمات العمومية والتي تمتلك الدولة أو هيئة عمومية حصة من رأس مالها وذلك بغية التأكد من سلامة ومصداقية الحسابات وتحليل الوضعية المالية للأصول والخصوم".

ولقد تم تحديد مهام والتزامات محافظ الحسابات فيما بعد في الأمر 82/71 الصادر في 1971/12/29 والمتعلق بتنظيم مهنة محافظ الحسابات والخبير المحاسبي، فطبقا لأحكام هذا الأمر يتولى المجلس الأعلى لتقنيات المحاسبة تنظيم المحاسبات الخاصة بكل قطاع، وإبداء رأي حول جميع المخططات الحسابية. ثم صدر أول قانون لتأصيل مهنة مراجع الحسابات الخارجي سنة 1973 حيث اعتبرته كمراقب دائم لتسيير المؤسسات العمومية والمختلطة، وبعدها جاء قانون 1980 الذي ألغى قوانين 1970 ودستور 1976 والذي ألغى مراقبة مراجعي الحسابات والخبراء المحاسبين وأوكلها إلى مجلس المحاسبة.¹

¹ ابن جميلة محمد، مسؤولية محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة، رسالة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2011، ص07.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

✓ **المرحلة الثانية (1980/1988):** حدث في هذه المرحلة فراغ قانوني نتيجة للأوضاع الاقتصادية التي مرت بها الدولة وبالرغم من هذا فقد أشار قانون المالية لسنة 1985 في المادة 167 إلى ضرورة تعيين مندوب حسابات لدى المؤسسات التابعة إلى القطاع العام.

✓ **المرحلة الثالثة (1988/2010):** تميزت بصدر عدة تشريعات وقوانين تنظم مهنة مراجع الحسابات الخارجي والخبير المحاسبي ونذكر منها القانون الصادر سنة 1988 حيث نصت المادة 40 منه ضرورة تعيين مراقبين داخليين وخارجيين في المؤسسات العمومية الاقتصادية من أجل تنظيم التسيير المالي والمحاسبي لهذه المؤسسة. وفي 1991 صدر قانون 08/91 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومراجع حسابات و المحاسب المعتمد حيث تقوم الجمعية المهنية ولأول مرة بتنظيم المهنة والعمل، وأصبحت مهنة التدقيق والمراجعة في الجزائر مهنة حرة مفتوحة لجميع من تتوفر فيم شروط ممارستها. أما في سنة 1992 فقد تم إنشاء نقابة وطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والنقابة العامة هي المسؤولة عن الاعتماد والفصل. وفي سنة 1996 ظهر المرسوم المتعلق بأخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة. أما في سنة 1997 ظهر المرسوم الخاص بالشهادات وشروط الخبرة المهنية لممارسة المهنة ومن بين عيوبه فصل المهني عن الأكاديمي، وفي سنة 2001 ظهر المرسوم المعدل والذي يحدد تشكيل النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

✓ **المرحلة الرابعة (2010) إلى غاية اليوم:** تميزت هذه المرحلة بمحاولة وضع إطار وطني للتدقيق والمراجعة على ضوء معايير المراجعة الدولية بالإضافة إلى الفصل بين إختصاصات كل من الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد إضافة إلى الاعتماد على لجنة التدقيق كبديل للجمعية العامة للمساهمين ومجلس الإدارة في تعيين المدقق. وفي 2010 صدر القانون 01/10 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وأنشئ مصف للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.¹

¹ أمرو مويسي، عجيبة محمد، ركائز ومراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر (روية مستقبلية)، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 30 افريل 2018، صص: 217-218.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر.

ينظم مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر مجموعة من الهيئات التي تعمل على تطويرها، وتتمثل في:

❖ الفرع الأول-المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين محافظي الحسابات المحاسبين المعتمدين:

تأسست هذه المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بموجب القانون 08/91 المؤرخ في 1991/04/27، بحيث نصت المادة الخامسة من القانون المذكور "تتشأ منظمة وطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وتتمتع بالشخصية المدنية وتجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المؤهلين لممارسة مهنة خبير محاسب ومحافظ الحسابات ومحاسب معتمد حسب الشروط التي يحددها القانون" ¹. يدير المنظمة الوطنية مجلس يكون مقره في مدينة الجزائر، ويحدد تشكيل المنظمة وصلاحياتها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم.

وفيما يلي بعض مهام المنظمة: ²

- ✓ السهر على التنظيم المهنة الدفاع على كرامة أعضائه واستقلاليتهم؛
- ✓ إعداد النظام الداخلي للمنظمة الذي يحدد على وجه الخصوص شروط التسجيل والإيقاف والشطب من جدولها؛
- ✓ تعد وتراجع وتنشر قائمة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين؛
- ✓ تنشر المنظمة الوطنية مقاييس تقدير الإجازات والشهادات التي تخول الحق لممارسة المهنة وتحدد كيفية تطبيقها عن طريق التنظيم.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المطبوعة الرسمية، العدد رقم 20، السنة 28، المؤرخة بتاريخ 01 ماي 1991 الموافق ل 16 شوال 1411، ص 652.

² المرسوم التنفيذي رقم 08/91، المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق ل: 27/04/1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المادة 05.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

❖ الفرع الثاني-مجلس النقابة الوطنية لأعضاء مهنة المراجعة:

تأسس مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة بموجب مرسوم 08/92 المؤرخ في 13/01/1992 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 458/97 المؤرخ في 01/12/1997 والذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة ويضبط اختصاصه وفوائده عمله. يدير النقابة مجلس يتكون من تسعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة من بين الأعضاء المسجلين قانونيا في جدول النقابة الوطنية. ومن بين مهام المجلس مايلي:

- ✓ حماية المصالح المعنوية والمادية لأعضاء النقابة؛
 - ✓ تمثيل النقابة الوطنية لدى السلطات العمومية وتجاه الغير والمنظمات الأجنبية المماثلة وتمثيلها في الأعمال المدنية وفي إدارة الأملاك العقارية والمنقولة التي تملكها النقابة الوطنية وفي تسييرها وفي الامتثال أمام العدالة باسم النقابة مدعيا أو مدعى عليه؛
 - ✓ الوقاية من كل النزاعات المهنية بين أعضاء النقابة وتسويتها وعرضها إن اقتضى الأمر على غرفة المصالحة والانضباط والتحكيم؛
 - ✓ تحصيل الاشتراكات المهنية التي يقررها المؤتمر؛
 - ✓ إعداد مشروع الإيرادات والنفقات واقتراحه على المؤتمر للمصادقة عليه.¹
- ### ❖ الفرع الثالث-المجلس الوطني للمحاسبة:

تم إنشاء مجلس وطني للمحاسبة وفق المرسوم التنفيذي رقم 318/96، يوضع تحت سلطة وزير المالية فوفقا لهذا المرسوم يعرف بأنه جهاز استشاري ذو طابع وزاري مشترك ومهني يقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط المقاييس المحاسبية والتطبيقات المرتبطة بها.²

ويساهم المجلس الوطني للمحاسبة في إطار صلاحياته حسب المادة رقم 03 من المرسوم التنفيذي رقم 318/96 بالمهام التالية:

¹ تمار خديجة، ممارسة مهنة تدقيق الحسابات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة المالية والاسواق، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 01 مارس 2017، ص:338-339.

² لفكير نرجس، محاولة تقييم اداء المجلس الوطني للمحاسبة في تاطير مهنة المحاسبة في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2023/2024، ص06.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

- ✓ يجمع ويستغل كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وبتعليمها؛
- ✓ ينجز أو يكلف من ينجز كل الدراسات والتحليل في مجال التنمية واستخدام الأدوات والطرق المحاسبية؛
- ✓ يقترح كل التدابير الرامية إلى ضبط المقاييس المحاسبية واستغلالها العقلاني؛
- ✓ يفحص ويبيدي رأيه وتوصياته في كل مشاريع النصوص التشريعية التي لها علاقة بالمحاسبة؛
- ✓ يشارك في تطوير أنظمة التكوين وبرامجه وتحسين المستوى في مجال المهن المحاسبية؛
- ✓ يتابع تطور المناهج والتنظيمات والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على الصعيد الدولي؛
- ✓ ينظم كل التظاهرات واللقاءات ذات الطابع التقني التي تدخل في مجال اختصاصه.¹

المطلب الثالث: مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية (NAA) ومثيلتها الدولية (ISA).

الجدول رقم (1-2): جدول مقارن لمعايير التدقيق الجزائرية ومثيلتها الدولية.

رقم المعيار	اسم المعيار (المعايير الدولية للتدقيق)	رقم المعيار	اسم المعيار (المعايير الجزائرية للتدقيق)
210	الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة	210	اتفاق حول احكام مهام التدقيق
300	التخطيط لمراجعة القوائم المالية	300	تخطيط تدقيق الكشوف المالية
505	المصادقات الخارجية	505	التأكدات الخارجية
510	ارتباطات المراجعة لأول مرة - الارصدة الافتتاحية -	510	مهام التدقيق الاولى - الارصدة الافتتاحية -
520	الاجراءات التحليلية	520	الاجراءات التحليلية
560	الأحداث اللاحقة	560	أحداث تقع بعد اقفال الحسابات والاحداث

¹الفكير نرجس، مرجع سبق ذكره، صص: 06-07.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

اللاحقة			
استمرارية الاستغلال	570	الاستمرارية	570
التصريحات الكتابية	580	الإفادات المكتوبة	580
استخدام أعمال المدققين الداخليين	610	استخدام عمل المراجعين الداخليين	610
استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق	620	استعمال عمل خبير استعان به المراجع	620
تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشف المالية	700	تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية	700

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي للهيئة السعودية للمراجعين المحاسبين

<https://www.socpa.org.sa> وإصدارات وزارة المالية الجزائرية.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك إختلاف في صياغة تسمية المعايير الجزائرية والدولية للتدقيق لكنها تصب في نفس المعنى.

➤ ملاحظة: هناك مجموعة أخرى من معايير التدقيق الدولية لم يتم إعتماها بعد من طرف الجزائر.

خلاصة الفصل:

يشكل الإطار النظري للمراجعة الخارجية أساسا مهما لفهم دور المراجعين الخارجيين في تقييم الأنظمة المالية والإدارية للمؤسسات. ومن خلال تحليل المفاهيم الأساسية والإجراءات التي استند إليها في هذا الفصل، يتضح أن المراجعة الخارجية تعد أداة حيوية لضمان الشفافية والنزاهة في التقارير المالية، كما تتطلب التزاما بمعايير مهنية صارمة، وتستند إلى استقلالية تامة لضمان الموضوعية في النتائج والتقارير.

ومن ناحية أخرى شهدت المراجعة الخارجية تطورا ملحوظا في الجزائر لمواكبة التغيرات الاقتصادية والتشريعية. كما تخضع هذه المهنة لإشراف هيئات متخصصة تعمل على تنظيمها وضمان امتثالها للمعايير المهنية. وفي هذا السياق، يظهر اختلاف بين معايير التدقيق الدولية ونظيرتها الجزائرية، إذ تعكس هذه الأخيرة خصوصيات البيئة الاقتصادية والتشريعية المحلية، رغم التقارب في المبادئ العامة لهذه المعايير.

الفصل الثاني:
الضوابط المهنية لمحافظ
الحسابات ودوره في مواجهة
التلاعبات المالية

تمهيد:

يعد محافظ الحسابات عنصراً أساسياً لضمان موثوقية التقارير المالية وتعزيز الشفافية والمصداقية في بيئة الأعمال مما يساهم في استقرار المؤسسات الاقتصادية والمالية. ومع تعدد المعاملات المحاسبية وزيادة الحاجة إلى معلومات مالية دقيقة، أصبح الالتزام بالضوابط المهنية ضرورة لضمان نزاهة القوائم المالية وحماية حقوق المساهمين المستثمرين والدائنين، وتعزيز ثقة جميع الأطراف المعنية في البيانات المالية المنشورة.

في المقابل، يواجه محافظ الحسابات تحديات عدة، أبرزها الممارسات التي تهدف إلى التلاعب بالمعلومات المالية بطرق غير مشروعة، مثل تقديم بيانات مضللة، إخفاء بعض المعلومات الجوهرية، أو تعديل النتائج المالية بطرق تخفي الأداء الحقيقي للمؤسسة.

من هذا المنطلق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- ❖ المبحث الأول: الإطار العام لمحافظ الحسابات.
- ❖ المبحث الثاني: ماهية التلاعب المالي.
- ❖ المبحث الثالث: مسؤولية محافظ الحسابات تجاه التلاعبات المالية.

المبحث الأول: الإطار العام لمحافظ الحسابات.

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على ماهية محافظ الحسابات من خلال التطرق إلى تعريفه، والمهام التي يضطلع بها، والمسؤوليات التي يتحملها، بالإضافة إلى الشروط الواجب توافرها لممارسة هذه المهنة وفقاً للأنظمة والتشريعات المعمول بها.

المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات.

توجد لمحافظ الحسابات عدة مصطلحات كمراقب الحسابات، مفوض المراقبة، قاضي التقييم، مراجع الحسابات، أو المراجع الخارجي أو المدقق الخارجي وسنحاول تقديم بعض التعاريف له كما يلي:

التعريف الأول: عرفه القانون رقم 01/10 المؤرخ في رجب عام 1431 الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد من خلال المادة 22 منه على أنه: "يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".¹

التعريف الثاني: تعرفه المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري الجزائري بأن مندوب الحسابات هو "الشخص الذي تتمثل مهمته الدائمة باستثناء أي تدخل في التسيير والتحقق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة (أو مجلس المديرين) وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين، حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها. ويصادق على انتظام الجرد وحسابات الشركة والموازنة وصحة ذلك كما يتحقق إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين".²

وهنا يتضح أن المشرع الجزائري إستعمل مصطلح مندوب الحسابات في القانون التجاري، ومصطلح محافظ الحسابات في القانون المنظم للمهنة 01/10 الجديد.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 01/10**، المؤرخ في رجب عام 1431 الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 42، المادة 22، ص 07.

² **القانون التجاري للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999، المادة 715 مكرر 4، ص 127.

الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظ الحسابات ودوره في مواجهة التلاعبات المالية

التعريف الثالث:¹ ويعرف محافظ الحسابات بأنه شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة محل المراجعة، يعين غالبا من طرف الملاك، يتمتع باستقلال كامل في ممارسته لمهامه، هدفه الرئيسي هو إبداء رأيه حول سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للمؤسسة محل المراجعة. وهو مسؤول أمام الملاك، ومن ثم يقدم تقاريره ورأيه الفني عن القوائم المالية إليهم.

المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات.

سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، بحيث يتناول الفرع الأول مهام محافظ الحسابات بينما يعكس المطلب الثاني مسؤولياته.

❖ الفرع الأول-مهام محافظ الحسابات:

يضطلع محافظ الحسابات بالمهام الآتية:²

- ✓ يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
- ✓ يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المديرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- ✓ يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو الميسير؛
- ✓ يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو الميسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- ✓ يعلم الميسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة. وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير؛

¹ عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص28.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01/10، مرجع سبق ذكره، المادة 23، ص07.

الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظ الحسابات ودوره في مواجهة التلاعبات المالية

✓ عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافضي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

❖ الفرع الثاني-مسؤوليات محافظ الحسابات:

تترتب عن المهام المنوطة بمحافضي الحسابات مسؤوليات ثقيلة قد تصل إلى حد سلب الحرية فقد خص المشرع الجزائري على غرار نظيره الفرنسي مسؤولية محافضي الحسابات باهتمام كبير، إذ قد يساءل محافظ الحسابات مدنياً عن كل ضرر سببه للغير، كما قد يساءل تأديبياً أمام الهيئة الوصية عن كل خطأ تأديبي، ويبقى محافظ الحسابات محاط بمسؤولية غليظة تلك المتعلقة بالمسؤولية الجزائية.

أولاً-المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات:

إن مسؤولية محافظ الحسابات تحكمها بصفة عامة المادة 715 مكرر 14 من القانون التجاري التي تنص "مندوبو الحسابات مسئولون سواء إزاء الشركة أو إزاء الغير، عن الأضرار الناجمة عن الأخطاء واللامبالاة التي يكونون قد ارتكبوها في ممارسة وظائفهم. ولا يكونون مسئولين مدنيا عن المخالفات التي يرتكبها القائمون بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين حسب الحالة، إلا إذا لم يكشفوا عنها في تقريرهم للجمعية العامة و/أو لوكيل الجمهورية رغم اطلاعهم عليها".¹

أما القانون رقم 01/10 المؤرخ في 2010/06/29 فقد نص في المادة 59 على أنه "يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج"²، كما نص في المادة 61 منه على أنه "يعد محافظ الحسابات مسئولا تجاه الكيان المراقب، عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه. ويعد متضامنا تجاه الكيان أو تجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام هذا القانون. ولا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلا إذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته وأنه بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات، وإن لم يتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب جمعية عامة بعد إطلاعه

¹ القانون التجاري للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، المادة 715 مكرر 4، ص 127.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01/10، مرجع سبق ذكره، المادة 59، ص 10.

الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظ الحسابات ودوره في مواجهة التلاعبات المالية

عليها. وفي حالة معارضة مخالفة، يثبت أنه اطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة¹. يعني أنه يجب عليه أن يضع الوسائل والنشاطات المتعلقة بتنفيذ مهامه التي عهدت إليه، بدون أن يتحمل النتائج.

عند فحص الحسابات والمصادقة على صحتها ومطابقتها، فإن محافظ الحسابات يكون ملزماً بتوفير الوسائل، وبالتالي فإن عدم صحة الحسابات المصادق عليها لا يتحمل مسؤوليتها، وما على المدعي إلا تقديم الدليل على أن محافظ الحسابات قد أخل بمهامه في الوسائل الموضوعة خلال المراقبة. إن هذا التحليل يستند على حقيقة أن محافظ الحسابات لا يصادق على دقة الحسابات وإنما على انتظامها وصحتها، ومن ثم فإن صعوبات مهمة لمحافظ الحسابات تعطي لنتائج مراقبته طابعاً احتمالياً، وهو ما يعد معياراً للتفريق بين الالتزام بالوسائل عن الالتزام بالنتائج.

وفقاً لتعابير القانون فإن عدة مهام خاصة لا تظهر بأنها قابلة لتترك مكاناً لمخاطرة جدية بالرغم من أنها تنتج التزاماً بالنتيجة، ومنها افتراض الخطأ عندما لا تنفذ هذه المهام، ومن بينها:²

- ✓ المصادقة على صحة المبلغ الإجمالي للأجور المقدمة للأشخاص الخمسة ذوي الدخل العالي في المؤسسة؛
- ✓ مراقبة نزاهة تعديلات القانون الأساسي؛
- ✓ مراقبة الاتفاقيات المبرمة بين الشركة وأحد القائمين بإدارتها (أعضاء مجلس الإدارة)؛
- ✓ مراقبة حسابات النتائج.

ثانياً- المسؤولية التأديبية لمحافظ الحسابات:

لقد نظم المشرع الجزائري في القانون 01/10 من خلال المادة 63 وذكر العقوبات التأديبية والتي تسلط على محافظ الحسابات وأحالنا إلى التنظيم بخصوص تحديد درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها لقوله: "يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجان التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهامه، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة الوظيفة".³

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01/10، مرجع سبق ذكره، المادة 61، ص10.

² عيار محمد، خلاف قرماش، المسؤولية المدنية والجزائية لمحافظ الحسابات، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2015، صص: 171-172.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01/10، مرجع سبق ذكره، المادة 63، ص11.

الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظ الحسابات ودوره في مواجهة التلاعبات المالية

حيث اعتبر المشرع الجزائري بأن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة محافظ الحسابات وظيفته وباعتبار أن المشرع الجزائري لم يعطي تعريفا دقيقا للخطأ التأديبي فيمكنه بموجب ذلك أن يمتد ليشمل الحالات التالية:¹

✓ عدم احترام الضوابط المتعلقة بالالتزامات الواجب احترامها اتجاه الغرفة الوطنية: يعتبر ذلك نتيجة لعدم احترام المحافظ لمختلف العلاقات التي تربطه بالغرفة كأن لا يقوم بإعلامها في أجل قدره شهر واحد بكل التغيرات التي قد تطرأ أثناء حياته المهنية؛

✓ الأخطاء التأديبية الناجمة عن عدم احترام حالات التنافي المنصوص عليها قانونيا بالإضافة إلى المسؤولية الجنائية الممكن انعقادها ضد محافظ الحسابات الذي لم يحترم حالات التنافي المنصوص عليها في القانون، يمكن أن تتعدد مسؤولية المحافظ التأديبية وفق ما تنص على المواد التي تضمنها المرسوم التنفيذي 163/96 المتعلق بأخلاقيات المهن الثلاث؛

✓ الأخطاء الناجمة عن عدم احترام كرامة وشرف المهنة: على محافظ الحسابات عدم المساس بكرامة المهنة وشرفها والتحلي بالرصانة اللازمة، لذلك فمحافظ الحسابات الذي يرتكب تصرفات مخلة بالشرف والنزاهة حتى خارج ممارسته للمهنة توقع عليه عقوبات تأديبية.

ثالثا - المسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات:

إن محافظ الحسابات وأثناء قيامه بعمله، قد يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها قانونا وذلك في حالة اتساع نطاق الضرر من الشخص المعنوي إلى المجتمع، وهنا يكون محافظ الحسابات مسؤولا مسؤولية جزائية عما ارتكبه من جرائم. لقد ورد في منظومة التشريع الجزائية إشارات لمجموع الأسباب والوقائع المنشئة للمسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات حيث نصت المادة 52 من القانون 08/91 على أنه " يمكن أن يتحمل الخبراء المحاسبون ومحافظو الحسابات والمحاسبون المعتمدون المسؤولية الجزائية طبقا لقانون الإجراءات الجزائية تجاه كل تقصير في القيام بالتزام قانوني ".²

¹بسمه ملواح، مسؤوليات محافظ الحسابات على ضوء القانون 01/10 والممارسة الميدانية: دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات بولاية ورقلة والوادي 2016، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015/2016، صص:26-27.

²بوسماحة محمد، برباوي كمال، المسؤولية القانونية لمحافظ الحسابات، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 04، الجزائر، ديسمبر 2017، صص:219.

الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظ الحسابات ودوره في مواجهة التلاعبات المالية

وما يميز المسؤولية الجزائية عن المسؤولية المدنية والتأديبية لمحافظ الحسابات هو أن هذا الأخير لا يكون مسؤولاً عن الأخطاء المنسوبة إليه إلا إذا توفر الركن الشرعي وفق نص المادة 01 من قانون العقوبات "لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون"¹، و باختلاف الجرائم الممكن ارتكابها، الشركات تختلف وصيغة محافظ الحسابات تجاهها أيضا تختلف إذ من الممكن اعتباره فاعلا أصليا فيها كما يمكن اعتباره شريكا فيها، ومن هنا سنقوم بالإشارة الى الجرائم الممكن أن يرتكبها محافظ الحسابات سواء أكانت خاصة به أم كان شريكا فيها.²

-الجرائم المتعلقة بممارسة المهنة:³

لقد وضع المشرع الجزائري ضوابط لهذه المهنة وصنف جرائمها وأوقع عقوبات على كل مخالف للقوانين على النحو التالي:

1-جريمة الممارسة غير الشرعية لمهنة محافظ الحسابات: لقد نصت المادة 73 من القانون 01/10 المتعلق بالمهن الثلاث على أنه " يعاقب كل من يمارس مهنة ومحافظ الحسابات بطريقة غير شرعية بغرامة مالية تتراوح من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج، و في حالة العود يعاقب مرتكب هذه المخالفة بالحبس تتراوح مدته من ستة أشهر إلى سنة واحدة و بضعف الغرامة". إذ لا يمكن ممارسة مهنة محافظ الحسابات إلا من طرف أشخاص طبيعيين ومعنويين مسجلين في جدول الغرفة مع الشروط المنصوص عليها في القانون 01/10.

2-جريمة انتحال صفة محافظ الحسابات: حيث نصت المادة 2/74 من القانون 01/10 على هذه الجريمة بقولها " ويُعد كذلك مارسا غير شرعي لمهنة المحاسبة ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد كل من ينتحل إحدى هذه الصفات أو التسميات شركة خبرة في المحاسبة أو شركة محافظ الحسابات أو شركة محاسبة أو أية صفة أخرى ترمي إلى خلق تشابه أو خلط مع هذه الصفات أو التسميات". إذ تقع هذه الجريمة بمجرد ادعاء شخص صفة محافظ الحسابات على خلاف الحقيقة أو استخدامه صفة شبيهة بصفة محافظ

¹ الأمر رقم 66-156، المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، الذي يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم، ص 01.

² بسملة ملواح، مرجع سبق ذكره، ص 29.

³ زين جميلة محمد، مسؤوليات محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة، رسالة ماجستير، تخصص قانون الاعمال، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2011، ص ص: 136-137.

الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظ الحسابات ودوره في مواجهة التلاعبات المالية

الحسابات، وتكون عقوبة كل من قام بها حسب ما جاءت به المادة 243 من قانون العقوبات الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين و بغرامة من 500 إلى 5.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين".

3- جرائم عدم الملائمة القانونية: لقد نصت المادة 175 مكرر 6 من القانون التجاري على الشروط القانونية اللازمة لتفادي الوقوع في عدم الملائمة. كما تضمن القانون 01/10 المتعلق بالمهن الثلاث الجديد حالات التنافي والموانع حيث يتعرض كل من لا يحترمها إلى متابعة جزائية طبقا لنص المادة 829 من القانون التجاري التي تنص على: "يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 200.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل شخصية يقبل عمدا أو يمارس أو يحتفظ بوظائف مندوبي الحسابات بالرغم من عدم الملائمات القانونية".

-مخالفة محافظ الحسابات لوظيفته الرقابية:

1- الجريمة المتعلقة بالمعلومات الكاذبة: ¹ إن هذه الجريمة منصوص و معاقب عليها في المادة 830 من القانون التجاري بقولها "يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 20000 إلى 500000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل مندوب للحسابات يعتمد إعطاء معلومات كاذبة أو تأكيدها عن حالة الشركة". فوفقا لهذا النص، يجب أن تكون المعلومة في عداد تلك المذكورة صراحة في النص والتي تم تبليغها إلى الشركاء بواسطة التقرير، أو إلى الغير بواسطة إشهار إلى الجمهور.

إن محتوى المعلومة الكاذبة لا يكون إلا عن الوضعية المحاسبية والمالية للشركة التي تقدم بموجب تقارير إلى مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو مجلس المراقبة، كما ان التبليغ المادي للمعلومات الكاذبة يعد مثبتا عندما يسلم التقرير سواء كان عاما أو خاصا، أو يؤكد كذب المسيرين وحسب ما يفهم من المادة المذكورة أن طريقة التبليغ لا تقتصر على الكتابة فقط وإنما يمكن أن تتم شفاهية، كما أن السكوت يمكن أن يكون شكلا للتعبير عن الكذب إذا كان فصيحاً ولا يحمل أي لبس، وقد اعتبر الاجتهاد الفرنسي السكوت المتعمد تأكيداً ضمنياً.

¹ عبار محمد، خلاف قرماش، مرجع سبق ذكره، ص174.

الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظ الحسابات ودوره في مواجهة التلاعبات المالية

2- جريمة إفشاء السر المهني:¹ تنص الفقرة الأخيرة من المادة 830 من القانون التجاري "تطبق أحكام قانون العقوبات المتعلقة بإفشاء سر المهنة على مندوبي الحسابات". أما المادة 71 من القانون 01/10 المؤرخ في 2010/06/29 فهي تنص بأنه "يتعين على الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد كتم السر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادتين 301 و 302 من قانون العقوبات ". إن احترام سر المهنة هو مفروض على محافظ الحسابات الذي يحوز على معلومات أساسية بالنسبة إلى الشركة، ويعد ذلك حماية للشركة المراقبة وهذا يعني أن محافظ الحسابات لا يمكن أن يكون أمين سر للمسيرين إذا لم تكن لديهم ضمانات على أن العناصر الأساسية لاختياراتهم الصناعية التجارية والمالية تبقى بدون عقاب في حالة إفشائها.

3- جريمة عدم الكشف عن الوقائع الجنحية لوكيل الجمهورية: رغم أن القانون 01/10 المتعلق بالمهنة الثلاث الجديد لم يتطرق إطلاقاً لهذه الجريمة إلا أن القانون التجاري الجزائري نص عليها في المادة 715 مكرر 2/13 بقوله "ويطلعون، علاوة على ذلك، وكيل الجمهورية بالأفعال الجنحية التي اطلعوا عليها"، وعاقب عليها في نص المادة 830 من القانون نفسه بقوله "يعاقب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 20.000 دج إلى 500.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل مندوب للحسابات ... أو الذي لم يكشف إلى وكيل الدولة عن الوقائع الإجرامية التي علم بها..."

ولكي تستوفر الجريمة لابد من وجود وقائع إجرامية لم يتم التبليغ عنها تتمثل فيما يلي:

- ✓ الأفعال التي تقع في نطاق الشركة محل المراقبة فما يحدث من جرائم عدا ذلك لا يلتزم المحافظ بالإبلاغ عنه، والمقصود بالشركة هنا مقرها الرئيسي أو أحد فروعها؛
- ✓ لا يهم في قيام الجريمة وقت ارتكابها سواء أكان ذلك قبل أم بعد تولي محافظ الحسابات لمهامه في الشركة طالما أنه علم بها أثناء مباشرته لها؛
- ✓ يستوي أن تكون الواقعة جريمة تامة أو مجرد شروع في الجريمة طالما أن المشرع يعاقب على هذا الشروع؛²

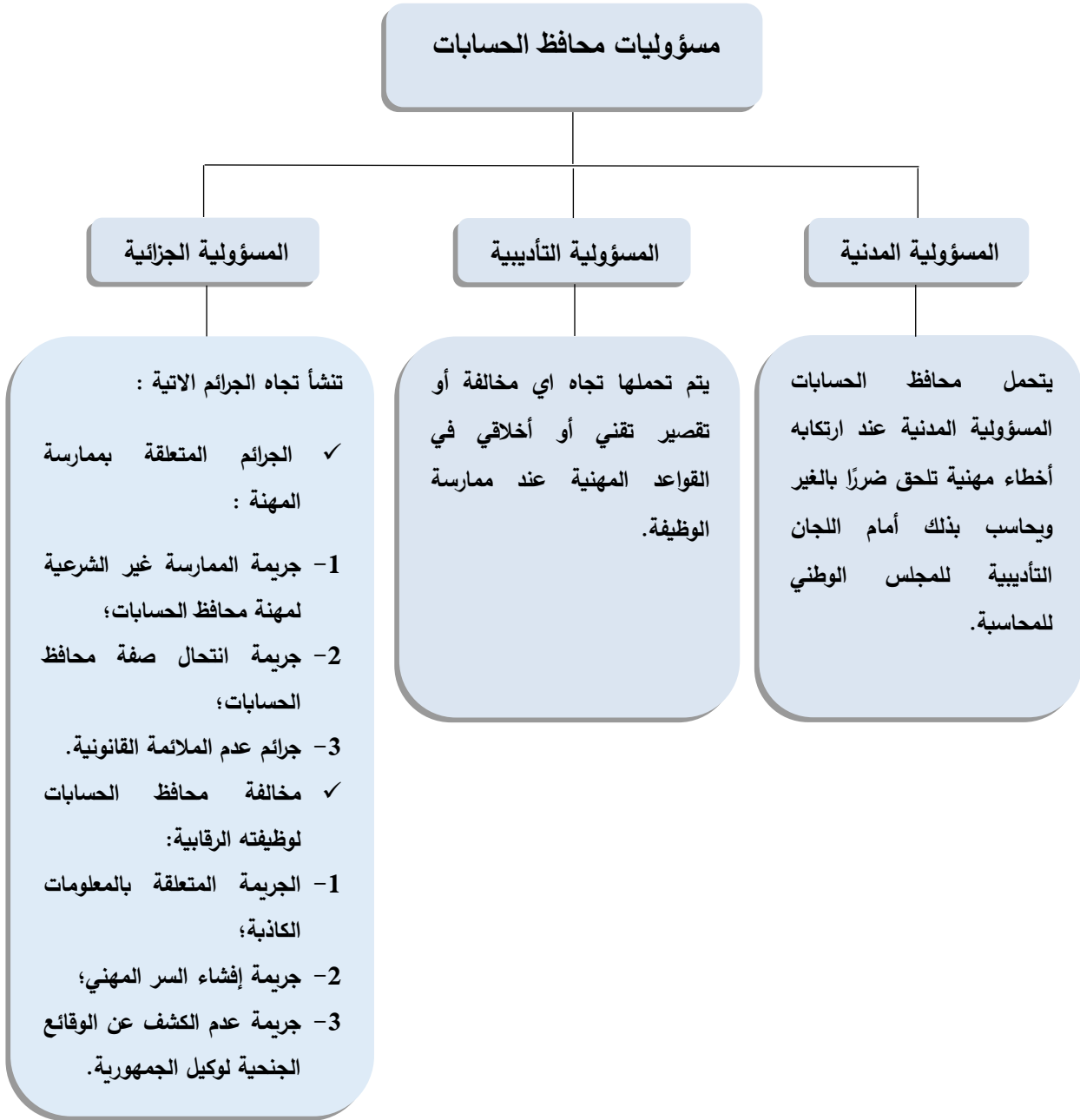
¹ عبار محمد، خلاف قرماش، مرجع سبق ذكره، ص175.

² بن جميلة محمد، مرجع سبق ذكره، ص145.

الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظ الحسابات ودوره في مواجهة التلاعبات المالية

✓ لا يختلف الأمر أن كانت الجريمة من جرائم القانون العام أو من الجرائم الخاصة التي تضمنها القانون التجاري أو القوانين الخاصة الأخرى.¹

الشكل رقم (1-2): مسؤوليات محافظ الحسابات.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

¹ بن جميلة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 145.

المطلب الثالث: شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات.

حتى يكون محافظي الحسابات على قدر من الكفاءة، ألزمت التشريعات التجارية على كل من يريد ممارسة هذه المهنة أن تتوفر فيه بعض الشروط، فخصت محافظ الحسابات الذي يمارس المهنة بصفته كشخص طبيعى كما خصت الشركات التي تمتهن مهنة محافظي الحسابات بشروط أخرى.

❖ الفرع الأول-شروط التحاق الشخص الطبيعي بالمهنة:

حددت المادة (08) من القانون 01/10 الشروط التي يجب توافرها لممارسة مهنة محافظ الحسابات من قبل الأشخاص الطبيعيين وهي كالآتي:¹

- ✓ أن يكون جزائري الجنسية؛
- ✓ أن يحوز على شهادة ممارسة المهنة المحددة في البند "ب" من نفس المادة كما يلي "بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات أن يكون حائزا على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها؛
- ✓ أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
- ✓ أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛
- ✓ أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية؛
- ✓ أن يكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وفق الشروط المنصوص عليها في القانون؛
- ✓ أن يؤدي اليمين بعد الاعتماد وقبل التسجيل في الغرفة الوطنية أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم؛
- ✓ تمنح الشهادات والإجازات المذكورة في البند "ب" أعلاه، من معهد التعليم المختص التابع للوزير المكلف بالمالية، أو المعاهد المعتمدة من طرفه؛
- ✓ لا يمكن الالتحاق بمعهد التعليم المختص أو المعاهد المعتمدة إلا بعد إجراء مسابقة للمترشحين الحائزين شهادة جامعية في الاختصاص تحدد عن طريق التنظيم.

¹سليمة بن نعمة، أمين مخفي، واقع الممارسة المهنية للمحاسبة والتدقيق في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 05، الجزائر، أكتوبر 2017، ص159.

الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظ الحسابات ودوره في مواجهة التلاعبات المالية

❖ الفرع الثاني-شروط إلحاق الشخص المعنوي بالمهنة:

حددت المواد من 46 إلى 51 من القانون 01/10 الشروط التي يجب توافرها لممارسة مهنة محافظ الحسابات بالنسبة للأشخاص المعنوية وهي كالآتي:

✓ طبقا لأحكام المادة 12 يمكن لمحافظي الحسابات أن يشكلوا شركات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة باستثناء الأشكال الأخرى للشركات الممارسة مهنتهم كل على حده؛

✓ أن يحمل جميع الشركاء الجنسية الجزائرية؛

✓ تمارس مهنة محافظ الحسابات عندما يشكل الأعضاء في الغرفة الوطنية المسجلون بصفة فردية في الجدول بصفة محافظي حسابات ثلثي (3/2) الشركاء على الأقل، ويمتلكون على الأقل ثلثي (3/2) رأس المال؛

✓ طبقا لأحكام المواد 47 و48 و49 من هذا القانون يشترط في الثلث (3/1) الشريك غير المعتمد وغير المسجل في الجدول، أن يكون جزائري الجنسية وحاملا شهادة جامعية وله صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمهنة؛

✓ للحصول على الاعتماد يجب على شركات الأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والتجمعات ذات المنفعة المشتركة المشكلة لممارسة مهنة محافظ الحسابات زيادة على ذلك أن تتوفر فيها الشروط الآتية:

- أن تهدف لممارسة مهنة محافظ الحسابات؛
- أن يديرها أو يديرها الشركاء المسجلون في الجدول فقط؛
- أن يرتبط انخراط أي شريك جديد أو أي عضو فيها بالموافقة القبلية إما للجهاز الاجتماعي المؤهل لذلك وإما لحاملي الحصص الاجتماعية بغض النظر عن أي حكم مخالف؛
- أن لا تكون تابعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص أو تجمع مصلحة؛
- أن لا تمتلك مساهمات مالية في المؤسسات الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو البنكية أو في الشركات المدنية غير أنه إذا ارتبط نشاط هذه المؤسسات بمهنة محافظ الحسابات، يمكن للمجلس المعنى الترخيص بأخذ المساهمة.¹

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 01/10، مرجع سبق ذكره، المواد: 46، 51، ص 09.

المبحث الثاني: ماهية التلاعبات المالية.

تعد التلاعبات المالية ممارسة غير قانونية تهدف إلى تحريف البيانات المالية من خلال عدة أنواع، أدت إلى تعدد أساليبها في مختلف القوائم المالية للشركات. ومن خلال هذا المبحث سوف نستعرض تعريف التلاعبات المالية وأسبابها، أنواعها، وكذا مختلف أساليبها.

المطلب الأول: تعريف التلاعبات المالية وأسبابها.

سننتظر في هذا المطلب إلى تعريف التلاعبات المالية وأسبابها وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

❖ الفرع الأول-تعريف التلاعبات المالية:

يشير مصطلح التلاعب إلى فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من قبل الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية، وبالرغم من أن التلاعب هو مفهوم قانوني واسع الأغراض حسب معيار المراجعة الدولي رقم (240) فإن محافظ الحسابات معني بالتحريف والتلاعب الذي يتسبب في خطأ جوهري في البيانات المالية، ويشار إلى التحريف والتلاعب الذي يتورط به عضو واحد أو أكثر من الإدارة أو المكلفين بالرقابة على أنه تحريف وتلاعب الإدارة، ويشار إلى التحريف والتلاعب الذي يتورط به موظفو المنشأة فقط على أنه تحريف وتلاعب الموظفين، وفي أي من هاتين الحالتين قد يكون هناك تواطؤ داخل المنشأة أو مع أطراف أخرى خارج المنشأة.¹

هذا وعرف معهد المدققين الداخليين (IIA) التلاعبات على أنها "أي أعمال أو تصرفات غير قانونية أو غير مشروعة تتسم بالغش أو الخداع أو الإخفاء أو انتهاك الثقة، ولا تعتمد مثل تلك الأعمال أو التصرفات على التهديد باستخدام العنف أو القوة المادية، ويتم ارتكابها من قبل أطراف أو مؤسسات مختلفة بقصد الحصول على المال أو الممتلكات أو الخدمات أو لتجنب الدفع أو تفادي خسارة الخدمات أو من أجل ضمان الحصول على مزايا شخصية أو تجارية"²

¹ محمد جمال عبد القادر النزلي، ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، فبراير 2009، ص 58.

² حديبي عبد القادر، زيدان محمد، فعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف ومنع الاحتيال وانعكاسها على نظام حوكمة الشركات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 18، الجزائر، 31 أوت 2018، ص 248.

الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظ الحسابات ودوره في مواجهة التلاعبات المالية

مما سبق يمكن تعريف التلاعبات المالية على أنها مجموعة الطرق والأساليب التي تستخدمها إدارة المنشأة من أجل إعطاء صورة مضللة عن نتيجة أعمالها ومركزها المالي بغية تحقيق أغراضها وأهدافها.

❖ الفرع الثاني-أسباب التلاعبات المالية:

أشارت إحدى الدراسات إلى أن الغش والتلاعب في القوائم المالية قد يحدث نتيجة أسباب عديدة ترتبط بثلاثة متغيرات هي المواقف، هيكل رأس المال، والاختيار.

✓ تشير المواقف إلى الحافز أو الضغوط، فقد تتعرض إدارة الشركة إلى ضغوط مالية حقيقية مثل وجود ضغوط لمقابلة الأرباح المتوقعة هبوط في حجم الأرباح وجودتها.... إلخ. ويؤدي وجود مثل تلك الضغوط إلى تولد الدافع لدى الإدارة العليا للشركة لتحريف القوائم المالية؛

✓ أما هيكل رأس المال فهو يشير إلى بيئة عمل الشركة، ويرتبط بوجود حوكمة شركات فعالة، إذ يؤدي وجود حوكمة شركات غير فعالة وغير مسؤولة إلى إتاحة الفرص لإعداد قوائم مالية محرفة؛

✓ وأخيراً يرتبط الاختيار بحرية الإدارة في الالتزام باستراتيجيات الأعمال الأخلاقية أو أن تستخدم المخططات غير القانونية لإدارة الأرباح، بهدف تحقيق الزيادة المستمرة في حجم الأرباح. ولذلك قد تختار إدارة الشركة إعداد قوائم مالية محرفة ظناً منها في أن احتمال اكتشاف الغش في تلك القوائم قليل جداً.

كما أكدت دراسة أخرى إلى أن أسباب ارتكاب الغش في القوائم المالية، قد تتمثل في:

✓ الرغبة في التشجيع على الاستثمار؛

✓ السعي إلى تحسين المركز المالي للشركة للحصول على تمويل إضافي من جهات خارجية؛

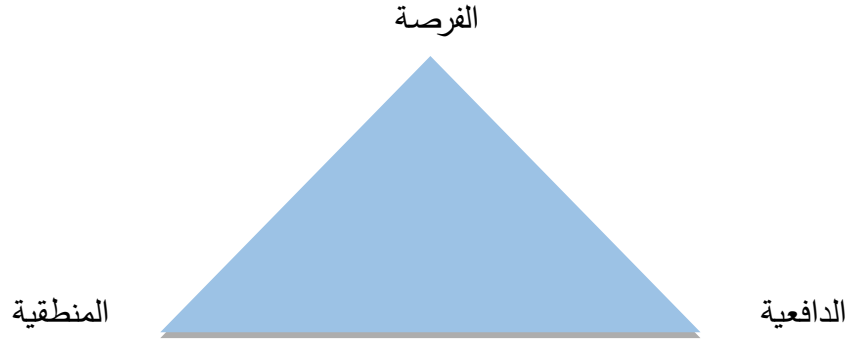
✓ كذلك يمكن للشركة الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، ومقابلة وتحقيق أهداف الشركة، وحصول الإدارة على مكافآت وحوافز ضخمة في حالة ربطها بأداء الشركة، وتحسين وضع الشركة وصورتها في سوق الأوراق المالية.¹

¹موسى نايف عميره اليساري، اثر المراجعة المشتركة في الكشف عن التلاعب بالقوائم المالية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، المجلد 09، العدد 03، مصر، جويلية 2018، ص-ص: 657-658.

الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظ الحسابات ودوره في مواجهة التلاعبات المالية

ومثلث الغش هو نموذج لشرح العوامل التي من الممكن أن تتسبب في ارتكاب شخص ما الغش أو التلاعب المهني ويتألف مثلث الغش من ثلاثة عناصر، والتي تؤدي معا إلى حدوث السلوكيات المحتملة للاحتيال والتلاعب¹. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-2): مثلث الغش.



Source :Leonard Vona ,Fraud Risk Assessemat Building A FraudAndit Program, USA, 2008, P07.

الفرصة: إن ضعف ثقافة المؤسسة، وعدم وجود ما يكفي من إجراءات الرقابة الداخلية يمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى الاعتقاد بأن الغش لا يمكن كشفه؛

المنطقية: هي الاعتقاد بأن العمل الذي يرتكب لا يعتبر غش أو غير مهم؛

الدافعية: غالبا ما تنشأ نتيجة احتياجات فورية مثلا وجود ديون على الموظف أو رغبة الإدارة في تحقيق أرباح.²

¹ مروة بوعزة، مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التدبير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014/2013، ص07.

² Leonard Vona ,Reference previously mentioned, P08.

المطلب الثاني: أنواع التلاعبات المالية.

تفرق معايير المراجعة الدولية بين نوعين من التلاعب: الغش (Fraud) والأخطاء (Errors) ، اذ تمثل الأخطاء المخالفات غير المتعمدة، بينما يمثل الغش المخالفات المتعمدة.

أشار معيار المراجعة الدولي رقم 240 بعنوان "مسئوليات المراجع الخارجي ذات العلاقة باكتشاف الغش في القوائم المالية" والصادر عن مجلس معايير المراجعة، أن العامل الأساسي للتمييز بين الخطأ والغش هو نية ارتكاب التحريف الجوهرى هل هي متعمدة أو غير متعمدة. فإذا كانت النية متعمدة في ارتكاب التحريف الجوهرى يعد التحريف الجوهرى في هذه الحالة غشاً. أما إذا كانت النية في ارتكاب التحريف الجوهرى غير متعمدة يكون في هذه الحالة ناتجاً عن الخطأ. هذا واتفق الباحثين في الإشارة إلى مفهوم الغش على أنه "خداع أو تحريف يقوم به الأفراد داخل الشركة (الإدارة أو الأطراف المسؤولة عن الحوكمة أو موظفي الشركة) بهدف تحقيق منافع غير قانونية".

وأشارت إحدى الدراسات إلى أنه يمكن تقسيم الغش الى نوعين هما: الغش الداخلي والغش الخارجي.

✓ **الغش الداخلي:** هو الغش الذي يتم ارتكابه من جانب أفراد داخل الشركة مثل الموظفين أو الإدارة.

✓ **الغش الخارجي:** هو الغش الذي يتم ارتكابه من جانب أفراد خارج الشركة مثل الموردين والمتعاقدين مع الشركة.

كما أشارت أيضاً إلى أن الغش يمكن تقسيمه أيضاً إلى: غش القوائم وغش المعاملة.

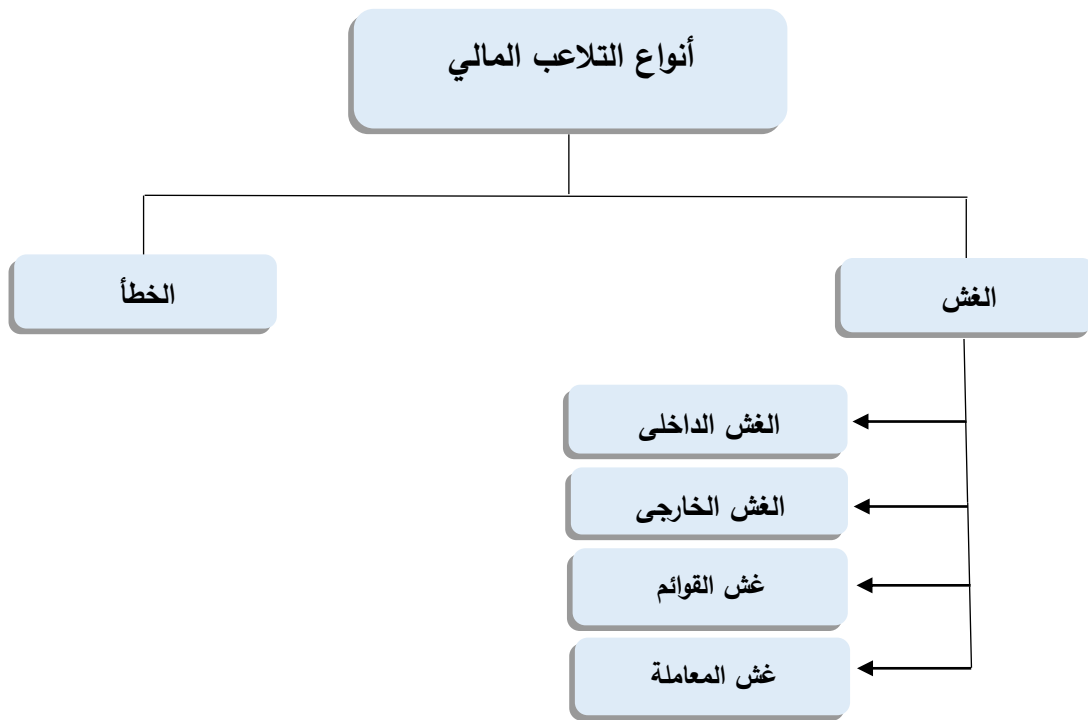
✓ **غش القائمة:** يعرف على أنه "تحريف متعمد في القيم المالية المحددة لتحسين ربح الشركة وتضليل حملة الأسهم أو المقرضين الدائنين"

✓ **غش المعاملة:** هو "تعمد اختلاس أو سرقة أصول الشركة".¹

والشكل الموالي يوضح ما جاء في هذا المطلب.

¹ موسى نايف عميره اليساري، مرجع سبق ذكره، ص 656.

الشكل رقم (2-3): أنواع التلاعب المالي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: أساليب التلاعبات المالية.

تعددت طرق وأساليب التلاعب والغش في القوائم والتقارير المالية التي قد تلجأ إليها الشركات ومن أهم هذه الأساليب ما يلي:

أولاً-التلاعب والغش في قائمة المركز المالي:

التلاعب في قائمة المركز المالي تتم من خلال العمليات الوهمية حيث يتم التلاعب بقيم المركز المالي، من ترحيل مبلغ الأرباح بين الفترات المحاسبية المختلفة، ويتم ذلك عن طريق التمويل خارج الميزانية والمحاسبة عنها طبقاً للشكل القانوني وليس طبقاً للجوهر. وتأخذ أشكال التلاعب في قائمة المركز المالي أحد الأنماط التالية: ¹

¹ أحمد حسن توفيق حسن، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في اكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية بالبنوك المصرية (دراسة ميدانية على البنوك التجارية)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 02، مصر، أبريل 2022، ص416.

الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظ الحسابات ودوره في مواجهة التلاعبات المالية

- ✓ زيادة الاحتياطات؛
- ✓ تقليل الالتزامات؛
- ✓ زيادة الأصول بأنواعه؛
- ✓ زيادة قيمة مصروفات إعادة الهيكلة؛
- ✓ استخدام الاحتياطات كأداة للتلاعب في رقم الأرباح سواء بالزيادة أو النقص؛
- ✓ تكوين احتياطات سرية لتدعيم المركز المالي أو تغطية خسائر في المستقبل؛
- ✓ التأثير على نتيجة النشاط بالزيادة أو النقص من خلال التلاعب في التوجيه المحاسبي لبعض العمليات.

ثانياً-التلاعب والغش في قائمة الدخل:

يقصد بذلك التحايل عن طريق التلاعب في العرض والإفصاح وذلك عن طريق إعادة تصنيف عناصر قائمة الدخل بدلاً من التلاعب في تسجيل العمليات، حيث يمكن أن تقوم المنشأة بإظهار بعض العناصر في غير مكانها الصحيح، كما يمكن أن تعالج بعض بنود المكاسب غير العادية على أنها إيرادات عادية أو معالجة مصروف التشغيل على أنه مصروف غير تشغيلي، ويترتب على هذه الممارسات ظهور مستويات الدخل التشغيلي أعلى من الحقيقة ولكن دون أن يتأثر صافي الدخل النهائي.¹

ثالثاً-التلاعب والغش في قائمة التدفقات النقدية:

تشير التدفقات النقدية الموجبة والمتزايدة من أنشطة التشغيل إلى الأداء الفعال للمنشأة، لذلك تلجأ بعض المنشآت إلى التلاعب في هذه القائمة من خلال ما يلي:²

- ✓ التضييل في تصنيف التدفقات النقدية التمويلية والاستثمارية والتشغيلية، باعتبار مثل تلك الممارسات لا تؤثر على القيم النهائية؛
- ✓ التهرب الضريبي بتخفيض قيمة التدفقات النقدية التشغيلية؛
- ✓ تسجيل تدفقات نقدية واردة وصادرة وهمية بمختلف صورها؛
- ✓ محاولة مطابقة الأهداف المحققة مع التنبؤات للحصول على مكافآت وامتيازات كبيرة.

¹سامح محمد رضا رياض احمد، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، مركز البحوث للنشر والتوزيع، الطبعة 02، البحرين، 2016، ص46.

²محمد الفاتح محمود بشير المغربي، حوكمة الشركات، دار المنهل للنشر والتوزيع، الاردن، 2020، ص159.

الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظة الحسابات ودوره في مواجهة التلاعبات المالية

رابعاً- التلاعب والغش في قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

إشترط المعيار المحاسبي الدولي على الشركة أن تقوم بعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية بشكل منفصل عن القوائم المالية الأخرى وذلك من أجل إظهار التغير في حقوق الملكية الذي يتمثل في الأرباح والخسائر الناجمة عن أنشطة المنشأة من خلال قائمة الدخل وأن بنود هذه القائمة معرضة للغش والتلاعب فيها من خلال إجراء تغييرات وهمية في رأس المال المدفوع أو تخفيضه وكذلك رأس المال المكتسب أو المحتسب، ويتم إجراء هذه التغييرات بإعادة تقدير حجم الأخطاء السابقة أو خسائر الخيارات السابقة وأرصدة العملات الأجنبية.¹

خامساً- التلاعب والغش في قائمة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

يأخذ التلاعب في قائمة الإيضاحات المتممة أحد الأشكال التالية:²

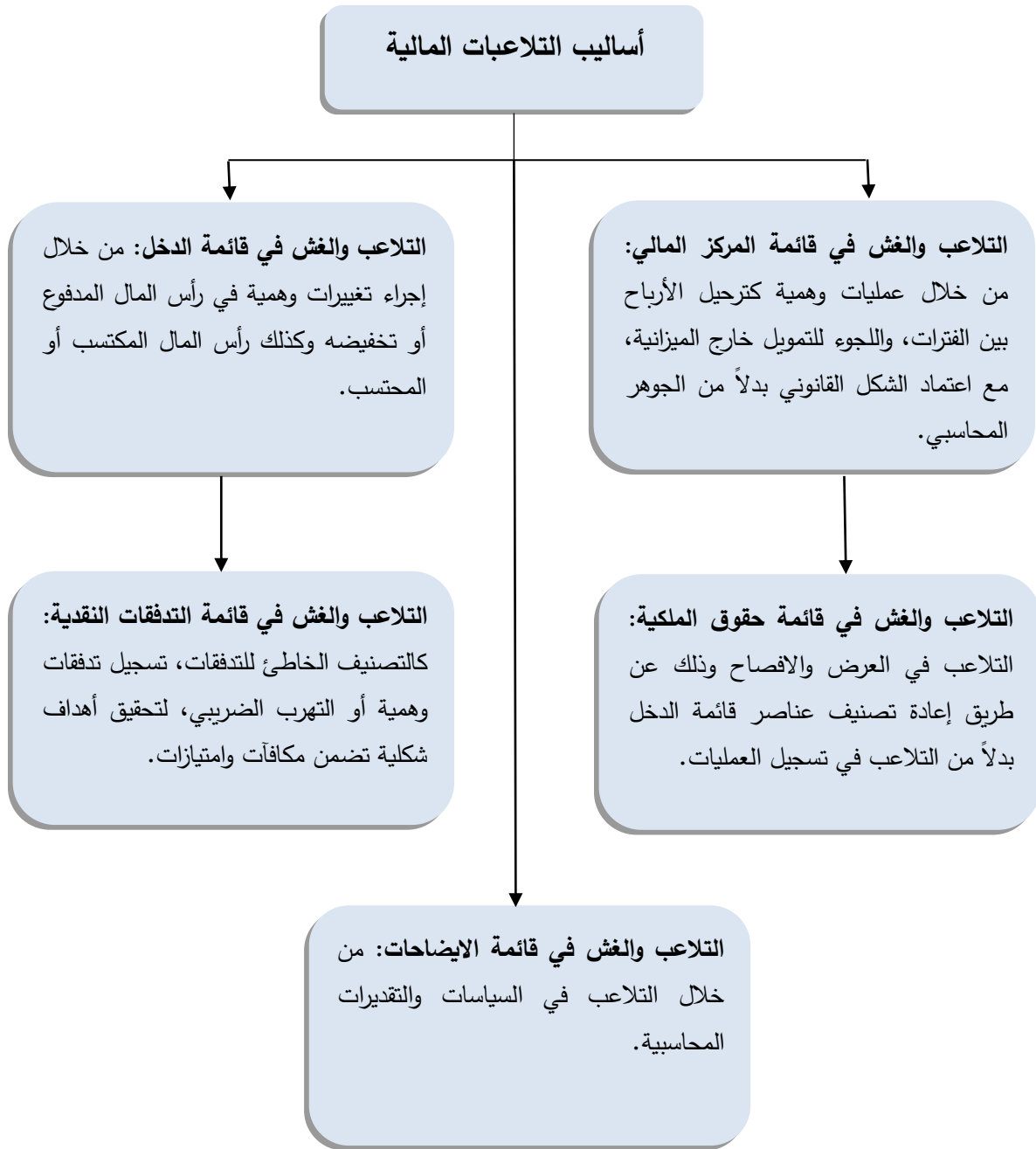
✓ التلاعب في السياسات المحاسبية: حيث يتم استغلال المرونة التي تسمح بها العديد من المعايير المحاسبية المختلفة عند إعداد قوائمها المالية، بغرض التلاعب والغش في البيانات التي تحتويها تلك القوائم؛

✓ التلاعب في التقديرات المحاسبية: حيث يتم التلاعب في إعداد العمليات المحاسبية التي تعتمد على أساس الاستحقاق لتكوين مخصصات واحتياطيات بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية وذلك بغرض الوصول إلى أهداف منها تعزيز الإيرادات أو تقدير العمر الإنتاجي للأصول بهدف حساب الإهلاك.

¹اونيس عبد المجيد، زرقوان وسام، أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة للتلاعب بعناصر القوائم المالية وسبل الحد منها، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 22 نوفمبر 2019، ص 161.

²احمد حسن توفيق حسن، مرجع سبق ذكره، ص 418.

الشكل رقم (2-4): أساليب التلاعبات المالية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

المبحث الثالث: مسؤولية محافظ الحسابات تجاه التلاعبات المالية.

مع تعاظم أهمية المراجعة المالية في بيئة الأعمال الحديثة، أصبح لمحافظ الحسابات مسؤولية ودور متزايد في الكشف عن التلاعبات المالية وضمان الامتثال للمعايير المحاسبية والقوانين السارية. وسيتم تبين هذا من خلال المطالب الموالية.

المطلب الأول: نطاق مسؤولية محافظ الحسابات عن اكتشاف التلاعبات المالية.

إن المسؤولية الرئيسية عن منع واكتشاف الخطأ والغش تقع على عاتق الإدارة وذلك عن طريق تصميم نظام رقابة داخلية يأخذ بالاعتبار جميع مقومات النظام المتعارف عليها وأن توفر الضمانات التي تؤدي إلى تطبيق هذا النظام بشكل كفؤ وفعال بحيث يؤدي إلى منع حصول الأخطاء والغش ويؤدي إلى اكتشافها إذا حدثت فعلاً.

وعليه فإن مسؤولية محافظ الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والغش تنحصر في قيامه خلال مرحلة التخطيط للتدقيق بتقييم مخاطر إمكانية حدوث أخطاء أو غش بحيث يؤدي إلى حصول تحريف وتلاعب متعمد في البيانات المالية، وبالتالي عليه أن يقوم بتصميم إجراءات تدقيق مناسبة من أجل الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من أية انحرافات مادية وإذا ما تم اكتشاف انحرافات سواء كانت ناتجة عن الأخطاء أو الغش فإنه يقوم بالاتصال بالإدارة العليا لإبلاغها بذلك ومناقشة الأمر معها وأن يتأكد من أنه تم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح ما حصل، وأن يدرس مدى تأثير ذلك على تقريره.¹

وعليه لمحافظ الحسابات غير مسؤول عن منع الخطأ والغش، لكن يجب عليه بذل العناية المهنية اللازمة والتي تتطلب منه:²

✓ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛

✓ تحديد الإجراءات والاختبارات اللازمة وتوقيتها؛

¹ أزواق كمال، التدقيق المحاسبي ودوره في الحد من التحريف والتلاعب بالقوائم المالية (دراسة ميدانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين) ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، الجزائر، أفريل 2017، ص 143.

² مريم لكحالي، عقبة عبد الكريم، مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية (دراسة عينة من محافظي الحسابات) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016/2017، ص:ص 28-29.

الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظ الحسابات ودوره في مواجهة التلاعبات المالية

✓ عمل برنامج مراجعة شامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع المراجع وجود تحريف جوهري (مادي) في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية.

هذا ولا يوجد إلزام قانوني على المدقق للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي غطاها تقريره، إلا إذا وصلت معلومات أكيدة إليه بأن تلك القوائم تأثرت بأخطاء وغش وتصرفات غير قانونية جوهريّة، ولو أنه علم بها قبل إصدار تقريره لأثرت على نوع الرأي الذي سوف يبديه على تلك القوائم.¹

المطلب الثاني: إجراءات محافظ الحسابات لإخلاء مسؤوليته تجاه التلاعبات المالية.

هناك بعض الواجبات المفروضة على المراجع الخارجي بحكم طبيعة عمله، التي تتمثل بالقيام بعملية التخطيط وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع الأدلة وتقييمها ومن ثم تنتهي بإبداء الرأي بالقوائم المالية من خلال إصدار تقرير موجه الى الوحدة التي يقوم بمراجعتها، هذه العملية تفرض على محافظ الحسابات بعض الواجبات الملزمة التي يجب على المراجع تنفيذها والتي يتحمل بعض المسؤولية التي يمكن أن تظهر اذا ما بدى قصور في اجراء عملية المراجعة، ومن جوانب المسؤولية التي يمكن أن يتعرض لها محافظ الحسابات مسؤوليته عن كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، وهنا يمكن لمحافظ الحسابات القيام ببعض الإجراءات والتي من خلالها يمكنه بها أن يخلي مسؤوليته أثناء عملية المراجعة وهي كما يلي:²

✓ الحصول على المعلومات اللازمة لتحديد كخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الغش واجب النظر في احتمالية وجود الغش؛

✓ واجب ممارسة الشك المهني وتحديد عوامل خطر الغش؛

✓ زيادة الاهتمام بتقييم هيكل الرقابة الداخلة تعلم فن الاستماع تحديد العلامات التحذيرية؛

✓ واجب الإبلاغ عن المخالفات؛

✓ إجراء المناقشة بين أعضاء الفريق المكلف بعملية المراجعة؛

✓ التحقق من أن الإدارة تقوم بالتحري عن العاملين تخطيط الإجراءات التحليلية؛

✓ وضع إجراءات تدقيقية لا يمكن التنبؤ بها.

¹زواق كمال، مرجع سبق ذكره، ص143.

²مداح عبد الباسط، سعيدي يحي، مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية (دراسة ميدانية الجزائر)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد10، الجزائر، 03 سبتمبر 2017، ص181.

الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظ الحسابات ودوره في مواجهة التلاعبات المالية

المطلب الثالث: دور محافظ الحسابات في الإبلاغ عن التلاعبات المالية.

يجب على محافظ الحسابات إبلاغ الأطراف الآتية:

أولاً-إبلاغ إدارة المؤسسة: لا بد أن يبلغ محافظ الحسابات إدارة المؤسسة بالنتائج المتوصل إليها بأقصى سرعة ممكنة في الحالات التالية:

✓ إذا كان يشك من احتمال وجود غش ولو كان تأثيره المحتمل على القوائم المالية غير مادي؛

✓ إذا كان الغش موجود فعلاً؛

✓ كما يجب عليه أن يأخذ في اعتباره جميع الظروف عند تحديد المستوى الإداري المناسب الذي يبلغه

بحالات الغش المحتمل أو الفعلي وعندما يكون الشك محيطاً بالإدارة فإن المراجع يسعى عادة إلى

الحصول على إشارة قانونية تساعد في تحديد الإجراءات التي يتوجب عليه إتباعها.

ثانياً-إبلاغ سلطات الإشراف العليا: إن التزام محافظ الحسابات بمبدأ "السرية" يمنعه من الإبلاغ عن الغش الأطراف الثالثة، على أنه في حالات معينة يتجاوز القوانين. كما نص القانون 01/10 المادة 27 على أنه في حالة عدم المصادقة على حسابات المؤسسة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين ماليتين متتاليتين يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليمياً بذلك.

ثالثاً-إبلاغ مستخدمي القوائم المالية: إذا تبين لمحافظ الحسابات أن الخطأ أو الغش له تأثير مادي على القوائم المالية ولم يتم إظهاره أو تصحيحه في تلك القوائم، عليه أن يبدي رأياً متحفظاً أو رأي سلبي، كما أن لمحافظ الحسابات الحق في الإطلاع على كل وثائق المؤسسة كما نصت المادة 31 من القانون 01/10 يمكن لمحافظ الحسابات الإطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية وبصفة عامة كل الوثائق التابعة للهيئة أو المؤسسة، وأن يطلب كل التوضيحات والتفتيشات التي يراها لازمة، وإذا منعت إدارة المؤسسة محافظ الحسابات من الإطلاع على كل الوثائق فإنه يصدر رأياً تحفظياً أو يمتنع عن إبداء الرأي حول تلك القوائم نتيجة لوجود عراقيل وقيود في عملية المراجعة.

رابعاً-الانسحاب من عملية المراجعة: قد يرى مراجع الحسابات أنه من الضروري الانسحاب من عملية المراجعة عندما لا تتخذ المؤسسة إجراءات تجاه الغش والتي يرى المراجع إنها ضرورية في ظل الظروف¹

¹ مروة بوعزة، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 13-14.

الفصل الثاني: الضوابط المهنية لمحافظ الحسابات ودوره في مواجهة التلاعبات المالية

حتى ولو لم يكن الغش أو الخطأ له تأثير مادي على القوائم المالية، ومن ضمن العوامل التي تؤثر على رأي محافظ الحسابات وجود أدلة تورط الإدارة والسلطة العليا والذي من شأنه أن يؤثر على مصداقية قرارات الإدارة ويؤثر على استمرارية العلاقة بين المراجع والمؤسسة.¹

¹ مروة بوعزة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

خلاصة الفصل:

بعد إستعراض موضوع محافظ الحسابات ودوره في اكتشاف التلاعبات المالية، يمكن القول أن محافظة الحسابات تعد حجر الأساس في تعزيز الشفافية والمصداقية داخل المؤسسات. فمن خلال المسؤوليات الملقاة على عاتقه، والتي تتجسد في المراجعة والفحص الدقيق للقوائم المالية، يساهم محافظ الحسابات في الحد من المخاطر المالية وحماية حقوق مختلف الأطراف المعنية.

كما تبين أن التلاعبات المالية، بأشكالها وأساليبها المتعددة، تمثل تحديًا كبيرًا يهدد نزاهة المعاملات المالية، ما يستدعي اتخاذ تدابير رقابية صارمة وتعزيز أخلاقيات المهنة. وهنا يبرز دور محافظ الحسابات في الكشف عن هذه التلاعبات المالية واتخاذ الإجراءات المناسبة للإبلاغ عنها، مع الالتزام بالمسؤوليات القانونية والمهنية الملقاة عليه.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لدى مكتب
محافظ الحسابات بولاية ميله

تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين السابقين إلى الإطار النظري والمنهجي للدراسة، يأتي هذا الفصل لتجسيد الجانب التطبيقي منها، من خلال دراسة ميدانية تهدف إلى إبراز دور محافظ الحسابات في الكشف عن التلاعبات المالية. وقد تم الاعتماد في هذا الجانب على تحليل القوائم المالية للشركة "X" كنموذج تطبيقي يساعد على فهم واقع المراجعة الخارجية وكيفية ممارستها فعليا.

ولتحقيق ذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين كما يلي:

❖ المبحث الأول: يتناول التعريف بمكتب محافظ الحسابات والخدمات التي يقدمها، إضافة إلى آليات العمل التي يعتمد عليها محافظ الحسابات لممارسة مهنته.

❖ المبحث الثاني: خصص لتحليل القوائم المالية للشركة "X" محل المراجعة لدى مكتب محافظ الحسابات، مع تقديم قراءة تحليلية لمحتواها والتعليق على أهم النتائج المستخلصة، إضافة إلى اختبار صحة الفرضيات المقترحة.

المبحث الأول: ماهية مكتب محافظ الحسابات محل الدراسة وآليات ممارسة مهنته

من خلال هذا المبحث سنقوم بتقديم مكتب محافظ الحسابات للأستاذ " بليط عبد الحفيظ " من حيث التعريف بالمكتب والخدمات التي يقدمها، مراحل قيامه بالمهمة وكذا التقارير التي يصدرها.

المطلب الأول: التعريف بمكتب محافظ الحسابات.

مكتب الأستاذ بليط عبد الحفيظ بولاية ميله:

يُعد الأستاذ بليط عبد الحفيظ من الكفاءات الوطنية في مجال المالية والمحاسبة. تخرج من جامعة قسنطينة، تخصص علوم اقتصادية - فرع علوم مالية، دفعة سنة 1988. بدأ مسيرته المهنية سنة 1989 كمحافظ حسابات لدى الشركة الوطنية للمحاسبة. حصل على الاعتماد الرسمي بصفته محافظ حسابات ومحاسب معتمد بتاريخ 19 جويلية 1994، من الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

قام بتأسيس مكتبه الخاص بتاريخ 21 ماي 1995 بولاية ميله (Mila 121°13'N log 160 cité) ولا يزال يزاول نشاطه إلى غاية اليوم.

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها مكتب محافظ الحسابات.

يقدم المكتب مجموعة متنوعة من الخدمات المحاسبية والمالية، نذكر منها ما يلي:

✓ إعداد القوائم المالية للشركات العمومية والخاصة.

✓ إعداد التصريحات الجبائية الشهرية، الفصلية، والسنوية.

✓ إعداد التصريحات الشبه جبائية، وتشمل:

-التصريحات الخاصة بالصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS) .

-التصريحات الخاصة بالصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر (Caisse des Congés Payés) .

-التصريحات المتعلقة بالتوقف عن العمل الناتج عن سوء الأحوال الجوية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات بولاية ميله

- ✓ إعداد الدراسات التقنو-اقتصادية الخاصة بالمشاريع والمؤسسات.
- ✓ الخبرة في مجال المحاسبة والمالية، ومعتمد من طرف وزارة العدل.
- ✓ يقدم مهام محافظة الحسابات لفائدة المؤسسات في القطاعين العام والخاص.

المطلب الثالث: مراحل قيام محافظ الحسابات بالمهمة.

تتمثل مراحل القيام بالمهمة في أربع مراحل أساسية كما يلي:

المرحلة الأولى-مرحلة الفهم والتحضير:

هذه المرحلة تعد جوهر عملية المراجعة الخارجية، حيث يقوم المراجع بما يلي :

- ✓ فهم المؤسسة محل المراجعة: يشمل ذلك طبيعة نشاطها، هيكلها التنظيمي، نظامها المحاسبي، ومدى تعقيد عملياتها.
- ✓ دراسة نظام الرقابة الداخلية: يفحص محافظ الحسابات كيف تسجل المعاملات، ومن يراجعها، وكيف تعتمد، أي يبحث عن وجود ضوابط داخلية تقلل من احتمالات الخطأ أو الغش.
- ✓ تحديد نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية:

-نقاط القوة: مثل وجود فصل بين المهام مثلا من يحرر الفاتورة ليس هو من يوافق عليها...الخ

-نقاط الضعف: كغياب التوثيق، ضعف الإشراف، عدم وجود رقابة لاحقة...

- ✓ تقدير مخاطر المراجعة: بناء على ما سبق، يحدد محافظ الحسابات إلى أي مدى يمكنه الاعتماد على النظام الداخلي، وبالتالي يخطط طبيعة ومدى اختبارات المراجعة.

المرحلة الثانية- حضور ومتابعة عملية الجرد السنوي:

في هذه المرحلة، ينتقل محافظ الحسابات لمتابعة الجرد الفعلي للأصول والخصوم، وذلك من خلال:

أولا-التواجد أثناء الجرد: يحضر محافظ الحسابات ميدانيا في أماكن تخزين السلع أو الأصول الثابتة.

ثانيا-ملاحظة الإجراءات: إذ يتم التأكد من أن المؤسسة تتبع إجراءات جرد رسمية، كأعداد قوائم للجرد، وجود لجان مختصة وتوثيق النتائج.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات بولاية ميله

ثالثا-إختبار الجرد: قد يقوم محافظ الحسابات في بعض الحالات بإعادة جرد بعض الموجودات للتحقق من دقة العملية.

رابعا-مقارنة الجرد بالمحاسبة: يتأكد محافظ الحسابات من مطابقة نتائج الجرد الفعلي مع السجلات المحاسبية، ويلاحظ أي فروقات ويطلب توضيحها.

المرحلة الثالثة -إعداد التقرير التقني:

بعد الحصول على الأدلة الكافية، يقوم محافظ الحسابات بإعداد التقرير التقني الذي يشمل على النقاط التالية:

- ✓ تحليل البيانات المحاسبية: من خلال دراسة عناصر الميزانية، حسابات النتائج، والتغيرات في حقوق الملكية، النقدية، ..إلخ.
- ✓ التحقق من الالتزام بالمعايير المحاسبية: هل القوائم أعدت وفقا للمعايير الوطنية أو الدولية المعمول بها؟
- ✓ إجراء إختبارات تفصيلية كتحليل الذمم المدينة، المخزون، الالتزامات، الإيرادات والمصاريف.

المرحلة الرابعة -إعداد التقرير النهائي:

هذه المرحلة هي خلاصة عمل محافظ الحسابات، وتشمل:

- ✓ صياغة رأي محافظ الحسابات: هل القوائم المالية تعكس بصدق الوضع المالي للمؤسسة أم لا؟.
- ✓ تضمين الملاحظات الجوهرية: إن وجدت مخالفات أو نقاط ضعف مؤثرة، تذكر مع اقتراحات.
- ✓ الالتزام بالشفافية والحيادية: لأن التقرير موجه لأصحاب المصلحة (مثل المساهمين أو الإدارة العليا)، ويجب أن يكون موضوعيا.

المطلب الرابع: تقارير محافظ الحسابات.

يمكن تصنيف تقارير محافظ الحسابات كما يلي:

أولاً-التقرير النهائي للمصادقة على القوائم المالية:

هذا التقرير هو الوثيقة الأساسية التي يصدرها محافظ الحسابات في نهاية مهمته، ويتضمن رأيه المهني حول مدى صحة ونزاهة القوائم المالية.ويمكن أن يكون على ثلاث حالات كما يلي:

1-تقرير للمصادقة بدون تحفظ (رأي نظيف): يصدره محافظ الحسابات إذا تأكد أن القوائم المالية أعدت طبقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وتعتبر بصدق وشفافية عن الوضع المالي للمؤسسة.

2-تقرير للمصادقة بتحفظ (رأي متحفظ): يصدره إذا وجد بعض المخالفات أو نقاط ضعف محددة لكنها لا تؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية ككل. كما يجب عليه ذكر التحفظات بوضوح .

3-عدم المصادقة (رأي سلبي): عندما تكون هناك أخطاء أو انحرافات جوهريّة تجعل القوائم المالية غير صادقة أو مضللة.أو إذا لم يتمكن المحافظ من الحصول على أدلة كافية بسبب عدم تعاون المؤسسة.

ثانيا-التقارير الخاصة: وهي ستة تقارير رئيسية تصدر في حالات معينة، بناء على طلب من الإدارة، أو متطلبات قانونية وتنظيمية، موضحة كما يلي:

1-تقرير خاص عن نظام الرقابة الداخلية: يقوم محافظ الحسابات بإعداد هذا التقرير بهدف تقييم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.حيث يشمل ملاحظات حول فعالية الضوابط الموضوعية من طرف المؤسسة،حالات الضعف أو القصور وكذا اقتراحات للتحسين .

2-تقرير خاص عن أعلى خمسة أjour: يعد محافظ الحسابات هذا التقرير لتقديم معلومات شفافة حول أعلى الأjour في المؤسسة محل المراجعة.

3-تقرير خاص حول النتائج للسنوات الخمسة الأخيرة: يتناول هذا التقرير تحليل الأداء المالي للمؤسسة خلال آخر خمس سنوات، وذلك من خلال عرض تطور الإيرادات، المصاريف، والنتائج الصافية بشكل سنوي. لا تذكر فيه سنة المراجعة، لأنه يتم إعداده قبل مصادقة الجمعية العامة على القوائم المالية .

4-تقرير خاص عن استمرارية الاستغلال: يفحص فيه محافظ الحسابات مدى قدرة المؤسسة على مواصلة نشاطها خلال السنة أو السنتين المقبلتين، إذ يستند إلى مؤشرات مالية مثل: السيولة، القدرة على الوفاء بالالتزامات.وإذا شك المحافظ في الاستمرارية، يجب التنويه بذلك.

5-تقرير خاص عن التحفيزات المقدمة للعمال: يوضح فيه محافظ الحسابات الأنظمة التحفيزية داخل المؤسسة مثل: المكافآت والمنح والأjour الإضافية.كما يستخدم هذا التقرير في تقييم مدى عدالة وكفاءة نظام التحفيز .

6-تقرير خاص عن الاتفاقيات المقننة: يشمل مراجعة الاتفاقيات التي تبرم بين المؤسسة والأطراف ذات الصلة كأعضاء مجلس الإدارة أو الشركات التابعة.الهدف منه التأكد من احترام الإجراءات القانونية وعدم وجود تعارض للمصالح .

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للشركة "X" محل المراجعة لدى مكتب محافظ الحسابات والتعليق عليها.

من خلال هذا المبحث سيتم تحليل القوائم المالية للشركة "X" محل المراجعة. حيث شمل التحليل دراسة عناصر الأصول، الخصوم وكذا قائمة الدخل، لنتمكن من اختبار صحة الفرضيات المقترحة سابقاً.

المطلب الأول: دراسة وتحليل الأرصدة المحاسبية للأصول والتعليق عليها.

قدر الرصيد النهائي للأصول بتاريخ 2024/12/31 ب: 685.295.164,06 دج مقسم إلى أصول غير جارية (ACTIF NON COURANT) وأصول جارية (ACTIF COURANT).

1- الأصول غير الجارية (ACTIF NON COURANT):

تتكون الأصول غير الجارية للشركة "X" من العناصر الآتية:

الجدول رقم (3-1): جدول يوضح الأصول غير الجارية

القيمة (دج)	الأصل
19.629,31	الأصول غير الملموسة
61.581.364,65	الأصول الملموسة
195040.000,00	الأصول المالية
(-) 103.622.670,75	مخصصات وإهلاكات الأصول الثابتة
153.018.386,21	المجموع الصافي للأصول غير الجارية

المصدر: تقرير محافظ الحسابات.

1-1 الأصول غير الملموسة:

قيمتها 19.692,31 دج وهي تمثل اقتناء برنامج معلوماتي، وقد تم تخصيص مؤونة له بالكامل (TOTALEMENT PROVISIONNÉ)، يعني الشركة تعتبر أنه فقد قيمته أو لم يعد له جدوى محاسبياً.

2-1 الأصول الملموسة:

قيمتها 61.581.384,56 دج تمثل الممتلكات المادية، وخص تقرير محافظ الحسابات مايلى:

1-2-1 المبنى الإداري:

✓ المقر القديم:

أرض وبناءة قديمة حسب العقد بتاريخ 2025/02/05 مرفق بدفتر عقاري، هذا يدل على أن المقر القديم تمت تسويته قانونيا.

✓ المقر الجديد:

تم شراؤه بموجب العقد بتاريخ 2020/08/12 بين الوكالة العقارية ومصلحة التنظيم العقاري لولاية ميله مقره "أ"، مرفق أيضًا بدفتر عقاري يعكس وجود تنظيم قانوني وملكية واضحة للمقر الجديد. والجدول الموالي يفصل ذلك أكثر:

الجدول رقم (3-2): جدول يوضح الاصول الملموسة

العنصر	الرصيد الافتتاحي 2024/01/01	إقتناء 2024	الرصيد في نهاية السنة 31/12/2024 المالية
أرض + مبنى	2.570.000,00	0,00	2.570.000,00
المقر الرئيسي الجديد "أ"	22.640.374,43	0,00	22.640.374,43
الإجمالي	25.210.374,43	0,00	25.210.374,43

المصدر: تقرير محافظ الحسابات.

التعليق على الجدول:

✓ (أرض + مبنى): لم يتم اقتناء أي أرض أو مبنى جديد خلال السنة إذ ظلت القيمة ثابتة، ما يشير إلى عدم وجود توسعات أو تغييرات في الممتلكات العقارية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات بولاية ميله

✓ المقر الرئيسي الجديد "أ": لم يتم تسجيل أي إضافة جديدة، ما يدل على أن المشروع قد إكتمل قبل بداية السنة المالية.

1-2-2 الأصول الملموسة الأخرى:

موضحة في الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (3-3): جدول يوضح الأصول الملموسة الأخرى

العنصر	الرصيد الافتتاحي 2024/01/01	إقتناء 2024	الرصيد في نهاية السنة 12/2024/المالية 31
اثاث مكتب	3.980.568,92	346.000,00	4.326.568,92
معدات مكتب	2.549.313,1	50.000,00	2.599.313,92
معدات حاسوب	7.659.044,25	1.005.000,00	8.664.044,25
معدات المراقبة	601.000,00	40.000,00	641.000,00
معدات وأدوات	1.875.700,00	47.500,00	1.923.200,00
الهواتف المحمولة	174.500,00	0,00	174.500,00
المرافق الاجتماعية	39.500,00	0,00	39.500,00
الإجمالي	16.879.626,27	1.488.500,00	18.368.126,27

المصدر: تقرير محافظ الحسابات.

التعليق على الجدول:

✓ المؤسسة قامت بإضافة أصول جديدة خلال سنة 2024 بقيمة 1.488.500,00 دج، ما أدى إلى زيادة إجمالي قيمة الأصول الملموسة الأخرى من 16.879.626,27 دج إلى 18.368.126,27 دج، أي بزيادة نسبية تقدر بحوالي 8.82% مقارنة بالبداية.

الجدول رقم (3-4): جدول يوضح معدات النقل

الرقم	تاريخ الاقتناء	ملاحظات	المبلغ
01	2010	في حالة سير	1.552.991,45
02	2011	في حالة سير	1.645.555,55
03	2012	في حالة سير	1.725.641,03
04	2014	معطلة نتيجة حادث	1.952.393,16
05	2017	غير موجودة في حظيرة المؤسسة	4.849.900,00
06	2010	في حالة سير	200.000,00
الإجمالي	-	-	11.926.481,19

المصدر: تقرير محافظ الحسابات.

التعليق على الجدول:

✓ حسب تواريخ الاقتناء الموضحة في الجدول فإن أسطول المركبات قد أصبح قديماً.

1-3 الأصول المالية:

بلغت الأصول المالية للمؤسسة مبلغاً قدره 195.040.000,00 دج، وتمثل ديوناً مترتبة عن الاكتتابات في رأس مال بعض الهيئات. كما تم تسجيل زيادة في حساب مخصص ضمن هذه الأصول بمبلغ 4.000.000,00 دج، وذلك بناءً على مذكرة رسمية صادرة بتاريخ 2024/04/13 ومحضر اجتماع مجلس الإدارة المؤرخ في 2024/03/28.

الفحوصات التي تم إجرائها فيما يخص الأصول غير الجارية والتي تضمنها تقرير محافظ الحسابات:

✓ التحقق من الأرصدة افتتاح سنة 2024 مع أرصدة نهاية سنة 2023.

✓ التحقق من الاقتناءات الرئيسية خلال السنة ومطابقتها مع الوثائق المحاسبية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات بولاية ميله

- ✓ التأكد من وجود الأصول الثابتة المادية الهامة.
 - ✓ التحقق من أن حسابات الاهتلاك تمت وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة.
 - ✓ إجراء جرد للالتزامات خارج الميزانية مثل: الرهونات والضمانات.
- التعليقات المستخلصة من هذه الفحوصات حسب تقرير محافظ الحسابات:

- ✓ تطابق الرصيد الافتتاحي مع رصيد نهاية 2023.
- ✓ توثيق الاقتناءات الجديدة بوثائق رسمية.
- ✓ وصلت تكاليف الصيانة والإصلاحات لأسطول السيارات لسنة 2024 إلى مستوى كبير، حيث بلغت 344.413,45 دج.
- ✓ وجود حادث حريق للسيارة رقم 04 كما هو موضح في الجدول رقم (3-4)، الحادث تم إثباته بمحضر رسمي وما زالت السيارة مسجلة ضمن الأصول، مما يستدعي اتخاذ قرار بشأن شطبها أو تعويضها.
- ✓ السيارة رقم 05 كما هو موضح في الجدول رقم (3-4) مستعملة من قبل مسؤول في هيئة أخرى بناء على وثيقة رسمية، ما يشير إلى وجود تنسيق بين الهيئات لكن يستوجب توثيق قانوني في الحسابات.
- ✓ مطابقة الجرد المادي والجرد المحاسبي.

2-الأصول الجارية (ACTIF COURANT) :

مفصلة كما يلي:

1-2 الاحتياطي التقني للتأمينات:

الجدول رقم (3-5): جدول يوضح الاحتياطي التقني للتأمينات.

الرقم CPTe	التسمية	السنة المالية 2024
3900000	اقساط مؤجلة	57.999.591,58
390600	تعويضات	66.338.644,11
	الإجمالي	124.338.235,69

المصدر: تقرير محافظ الحسابات.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات بولاية ميله

✓ حسب تقرير محافظ الحسابات فانه تم ذكر هذه الحسابات بشكل مفصل وكافي في ملاحق الميزانية ولا تحتاج إلى تعليقات.

2-2 الديون والاستخدامات المماثلة:

1-2-2 المؤمن عليهم وسطاء التأمين المدنيين:

الجدول رقم (3-6): جدول يوضح المؤمن عليهم وسطاء التأمين المدنيين

العنصر	التغير		المبلغ الصافي
	المبلغ الخام	مخصصات وإهلاكات	
المؤمن عليهم وسطاء التأمين المدنيين	150.852.767,63	3.164.471,15	147.688.296,48

المصدر: تقرير محافظ الحسابات.

التعليق على الجدول حسب ماورد في تقرير محافظ الحسابات:

✓ مبلغ 3.164.471,15 دج يُعتبر ديوناً مشكوكاً في تحصيلها وفقاً لمحضر اجتماع مجلس إدارة الشركة. كما أن هيئة أسواق المال قد شرعت في إنشاء مخصصات لها والمبلغ مسجل بشكل صحيح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (11) IAS.

✓ أغلب المدنيين هم من الفئة الاجتماعية اذ تمثل الديون المستحقة عليهم 65.40% من إجمالي المستحقات كما انه لم يتم تقديم جرد محاسبي لها بالرغم من انها تظهر مبلغاً كبيراً في نهاية سنة 2024 والذي يمثل 43% من إجمالي صافي الأصول الجارية.

✓ تختلف تسوية رصيد المستحقات في قسم الانتاج عن تلك الموجودة في قسم المحاسبة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات بولاية ميله

الجدول رقم (3-7): جدول يوضح الفرق بين رصيد المستحقات في قسم المحاسبة وقسم الانتاج

الفرق	مستحقات وفقا لبيانات قسم الإنتاج	مستحقات وفقا لبيانات قسم المحاسبة
10.016.176,93	160.869.176,93	150.852.767,63

المصدر: تقرير محافظ الحسابات.

✓ حسب تقرير محافظ الحسابات فانه يجب تبرير هذا الاختلاف.

2-2-2 المدينون الآخرون:

يقدر المبلغ المدرج تحت هذا العنصر سنة 2024 ما مقداره 198.002.603,64 دج، ويشمل عددًا من الحسابات، بعضها يتطلب تعليقات، والتي يمكن إظهارها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-8): جدول يوضح المدينون الآخرون

رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ
425400	قروض إدارية	1.967.434,05
445231	الحساب الجاري فرع "أ"	151.503,30
455270	الحساب الجاري لمؤسسة التمويل الوطنية	189.838.909,68
467690	دفعات مقدمة على المصروفات المالية	25.423,86
467692	دفعات أخرى مقدمة على المصروفات المالية	28.575,80
486000	مصاريف مدفوعة مسبقا	4.354.887,48
4867	مخزونات اللوازم والمطبوعات	1.635.869,98
	المجموع العام	198.002.603,64

المصدر: تقرير محافظ الحسابات.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات بولاية ميله

التعليق على الجدول حسب ما ورد في تقرير محافظ الحسابات:

- ✓ يمثل الحساب الجاري للشركة "X" فرع "أ"، والذي يبلغ 151.503,30 دج، راتب المدير السابق. إذ تم إرسال وثيقة بتاريخ 2021/12/31 إلى الفرع لاسترداد المبلغ (ملاحظة تم إدراجها أيضا في تقرير سنة 2022). كما تم إصدار تذكير لاسترداد هذا الدين بعد المراسلة بتاريخ 2023/05/31.
- ✓ يشغل الحساب الجاري لمؤسسة التمويل الوطنية جزءا كبيرا من الرصيد، بنسبة 95.87%. كما أكدت عملية المقاربة التي جرت بين الطرفين صحة الرصيد.
- ✓ من خلال المراجعة التي أجريت على حساب القروض الإدارية تم التوصل إلى أن سداد القروض الممنوحة لموظفي الشركة "X" محل المراجعة يتم بشكل منتظم باستثناء حكّمين صدرا في حق بعض الموظفين وبقياء بدون تنفيذ.
- ✓ الحسابات الأخرى منظمّة جيّدا ولا تتطلب أي تعليق.

2-2-3 الضرائب وما شابهها:

يشمل هذا العنصر الحسابات التالية:

2-2-3-1 دفعات مقدمة على ضريبة دخل الشركات بقيمة 1.142.940,84 دج

2-2-3-2 ضريبة القيمة المضافة على المشتريات والخدمات بقيمة 101.831,48 دج.

✓ وحسب تقرير محافظ الحسابات فإن هذا القسم مفصل للغاية وغني بالمعلومات ولا يتطلب أي تعليقات.

2-3-3 الموجودات وما شابهها:

مقسمة كما يلي:

الجدول رقم (3-9): جدول يوضح الموجودات وما شابهها

الرقم	التسمية	الرصيد
01	شيكات مقدمة للحصول	//
02	البنك الوطني الجزائري - ميله BNA	36.699.997,64

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات بولاية ميله

03	بنك الفلاحة والتنمية الريفية-شलगوم العيدBADR	22.300.464,93
04	الحساب البريدي	2.294.064,15
05	الصندوق	2.343,000
	الاجمالي	61.296.869,72

المصدر: تقرير محافظ الحسابات.

التعليق على الجدول حسب ما ورد في تقرير محافظ الحسابات:

✓ كشف تدقيق لاحق للمعاملات أن جميع الشيكات المستحقة حتى 31/12/2024 قد تم صرفها في نفس السنة.

✓ بينت مراجعة كشوفات التسوية أنها مُنظمة جيدًا، باستثناء وجود عدد كبير من الشيكات التي تجاوزت مواعيد سدادها المدة القانونية (ثلاث سنوات وعشرين يومًا) والتي يعود تاريخها إلى سنوات مالية سابقة (من 2011 إلى 2019)، والتي لا تزال تظهر في كشف التسوية. ولتحقيق هذه الغاية، نوصي بضرورة وضع إجراء لتسوية هذا الوضع (تم إدراج هذا التعليق أيضا في تقرير التوصيات 2021-2022-2023).

✓ لم تتم تسوية معاملتي تحصيل مستحقات مسجلتين على مستوى قسم الإنتاج (إرجاع شيكات غير مدفوعة) (شيك بمبلغ 693.94,279 دج وشيك اخر بمبلغ 42.058,65 دج). بالإضافة إلى معاملة أخرى في سنة 2024 بشأن شيك بتاريخ 2024/04/29.

✓ بعد مراجعة كشف المطابقة البنكية الخاص بحساب بنك BADR شलगوم العيد، اتضح وجود مبلغ 29.643,046 دج مضاف إلى حساب الشركة "X" لدى البنك، على الرغم من أن هذا المبلغ قد تم دفعه فعليا إلى حساب الشركة "X" في 2025/01/02.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل الارصدة المحاسبية للخصوم والتعليق عليها.

تُظهر التزامات الشركة "X" رصيدًا صافيًا في 2024/12/31 قدره 685.295.164,06 دج، وتتكون مما يلي:

1- رأس المال الخاص (CAPITAUX PROPRES):

يشمل العناصر الآتية:

الجدول رقم (3-10): جدول يوضح رأس المال الخاص

البيان	السنة المالية 2024	السنة المالية 2023	الفرق
رأس المال المصدر	17.820.000,00	17.512.000,00	308.000,00
مكافآت واحتياطات	409.447.860,27	409.447.860,27	0,00
النتيجة الصافية للسنة	(-)6.110.507,35	1.571.652,84	(-)7.682.160,19
حقوق الملكية الأخرى	1.571.652,84	0,00	1.571.652,84
المجموع	422.729.005,76	428.531.513,11	(-)5.802.507,35

المصدر: تقرير محافظ الحسابات.

المراجعات التي تم إجراؤها بخصوص رأس المال الخاص:

✓ مقارنة الأرصدة الافتتاحية مع أرصدة السنة المنتهية في 2023/12/31.

✓ التحقق من الاكتتابات الجديدة وتوزيع النتائج.

النتائج المتوصل اليها من خلال عملية المراجعة:

✓ رأس المال المصدر: تمت زيادة رأس المال بمقدار 308.000,00 دج، أي ما يعادل 154 سهماً، نتيجة الاكتتاب في أسهم جديدة.

✓ الأقساط والاحتياطات: لم يتم تسجيل أي معاملات خلال السنة المالية؛ لا يتطلبون أي تعليق.

✓ نتيجة السنة المالية: سجلت الشركة " X " عجزاً قدره 6.110.507,35 (-) دج.

✓ حقوق الملكية الأخرى: تمثل النتيجة المحققة للسنة المالية 2023 والمخصصة لحسابات الأرباح المحتجزة.

2- الخصوم غير الجارية (PASSIF NON COURANT):

شملت أعمال المراجعة الخاصة بالخصوم غير الجارية ما يلي:

- ✓ مطابقة أرصدة الحسابات مع ميزانية 2023.
- ✓ التأكد من وجود ديون حقيقية ومطابقة الأرصدة مع الدفتر الكبير وميزان المراجعة.
- ✓ التدقيق العشوائي للعمليات الكبيرة.
- ✓ التحقق من الاشتراكات الاجتماعية والضرائب.

تضم الخصوم غير الجارية ما يلي:

1-2 المخصصات التنظيمية:

الجدول رقم (3-11): جدول يوضح المخصصات التنظيمية

رقم الحساب	اسم الحساب	السنة المالية 2024	السنة المالية 2023	الفرق
140000	مخصص الضمان	10,3.344.932	10,3.344.932	00,0
141000	مخصص لتكملة الزامية S.A.P.	23,4.146.165	53,4.122.890	70,23.274
	الإجمالي	33,7.491.097	63,7.467.822	70,23.274

المصدر: تقرير محافظ الحسابات.

التعليق على الجدول حسب ماورد في تقرير محافظ الحسابات:

- ✓ تمثل المخصصات التكميلية الإلزامية 5% من مبلغ خطة التكييف الهيكلي، وقد سجلت زيادة قدرها 23.274,70 دج، وهو معدل ضئيل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القسم مرتبط ارتباطاً مباشراً بالمبلغ الإجمالي S.A.P.J والذي يبلغ 82.923.304,966 دج اعتباراً من 2024/12/31.

2-2 المخصصات والمنتجات المحققة مسبقا:

الجدول رقم (3-12): جدول يوضح المخصصات والمنتجات المحققة مسبقا

رقم الحساب	اسم الحساب	السنة المالية 2024	السنة المالية 2023	الفرق
153000	مخصصات التقاعد	99,17.689.837	66,14.323.214	33,3.366.659

المصدر: تقرير محافظ الحسابات.

التعليق على الجدول:

✓ يعكس هذا البند المبالغ المخصصة لتقاعد الموظفين (تعويضات نهاية الخدمة). وقد أكد محافظ الحسابات أنه تم احتساب هذه المخصصات حسب معايير SCF، وبناءً على تعليمات من المديرية العامة لـ الشركة "X".

3- الخصوم الجارية (PASSIF COURANT):

تضم الخصوم الجارية ما يلي:

3-1 الاحتياطات التقنية للتأمينات:

مفصلة كما يلي:

الجدول رقم (3-13): جدول يوضح الاحتياطات التقنية للتأمينات.

رقم الحساب	اسم الحساب	السنة المالية 2024	السنة المالية 2023	الفرق
300000	أقساط التأمين المكتتبة المؤجلة	93.149.509,20	71.349.090,28	21.800.418,92
306000	التعويضات والمصاريف المستحقة	82.923.304,96	82.457.810,89	465.494,07

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات بولاية ميله

الإجمالي	176.072.814,16	153.806.901,17	22.265.912,99
----------	----------------	----------------	---------------

المصدر: تقرير محافظ الحسابات.

التعليق على الجدول:

- ✓ كانت هناك زيادة كبيرة في فئة أقساط التأمين المكتتبة المؤجلة، حيث بلغت 21.800.418,92 دج، أي بنسبة 30% مقارنة بعام 2023. هذه الزيادة لها تأثير إيجابي على نتيجة السنة المالية.
- ✓ من ناحية أخرى، سجلت التعويضات والمصاريف المستحقة الدفع زيادة طفيفة قدرها 465.494,07 دج.

2-3 الديون والموارد المرتبطة:

مفصلة كما يلي:

الجدول رقم (3-14): جدول يوضح الديون والموارد المرتبطة

رقم الحساب	اسم الحساب	السنة المالية 2024	السنة المالية 2023	الفرق
419100	دفعات مسبقة	15.965.136,15	12.961.373,03	3.003.763,12
419610	المؤمن لهم الدائنون	17.956.305,60	13.249.902,16	4.706.403,44
	الإجمالي	33.921.441,75	26.211.275,19	7.710.166,56

المصدر: تقرير محافظ الحسابات.

التعليق على الجدول حسب ما ورد في تقرير محافظ الحسابات:

- ✓ تم تسجيل زيادة بقيمة 3.003.763,12 دج بالنسبة للدفعات المسبقة سبب هذه الزيادة:
- وجود مبالغ غير محاسبة بين عامي 2023 و 2024 من فرع "ب" قدرها 2.551.474,67 دج.
 - وجود تعويض متعلق بتأمين فرع "ج" قدره 850.000,00 دج.
 - المبالغ المحصلة من صندوق دعم العمالة المحلية تقدر بـ 1.322.761,00 دج، وهو ما يمثل 87.35% من إجمالي الحساب.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات بولاية ميله

ويتطلب هذا الوضع تحليلاً ومعالجة معمقة، من أجل إعادة تسجيل المبالغ المحصلة في حسابات العملاء المناسبة (تم ادراجها في توصيات 2023).

✓ لابد من إعادة تنظيم حساب المؤمن لهم الدائنون لتسوية المبالغ المستحقة، ولإعطاء الشركة صورة ذات مصداقية.

3-3 الضرائب:

تعكس مبلغا قدره 9.733.084,95 دج، يمثل رسوم ضريبة القيمة المضافة المستحقة على حجم الأعمال التي لم يتم تحصيلها بعد والبالغة 9.642.347,54 دج، بالإضافة إلى رسوم ضريبة الدخل للسنة المالية 2023 والتي تبلغ 90.737,41 دج. هذه الحسابات مُلِمة ومُحللة جيداً، لذا فهي لا تتطلب أي تعليق.

3-4 الديون الاخرى:

الجدول رقم (3-15): جدول يوضح الديون الاخرى

رقم الحساب	اسم الحساب	الرصيد
422800	مساهمة في الأعمال الاجتماعية	509.055,11
422801	مساهمات أخرى في الأعمال الاجتماعية 2 %	70.825,77
423000	مشاركة العمال	74.611,36
428100	مخصصات الأجور الخاصة بالعطل	4.507.225,83
438000	مخصصات الاشتراكات الاجتماعية (حسب النسب)	1.126.647,62
455300	حساب التعاونية	2.438.981,48
467000	حسابات مدينة او دائنة أخرى	7.817.680,79
461300	الموردون (مشتريات)	1.112.817,16
	الإجمالي	17.657.846,12

المصدر: تقرير محافظ الحسابات.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات بولاية ميله

التعليق على الجدول حسب ما ورد في تقرير محافظ الحسابات:

- ✓ حساب "حسابات مدينة أو دائنة أخرى" يظهر رصيداً مدينياً قدره 7.817.680,79 دج. ويحتوي على مبالغ تعود إلى سنوات مالية سابقة (منتهية المدة) ويتطلب عملية تطهير.
- ✓ الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بميلة استفاد من تعويض عن أضرار تسبب بها أطراف ثالثة، بمبلغ قدره 11.000.000,00 دج (بموجب قرار قضائي بتاريخ 2022/03/16).
- التعويض تم تثبيته بموجب قرار قضائي نهائي، ما يمنح الحق للمؤسسة في إدراجه كمورد مالي محقق.

المطلب الثالث: فحص الأرصدة المحاسبية لقائمة الدخل والتعليق عليها.

تتم مراجعة قائمة الدخل من خلال مطابقة النفقات والإيرادات مع الوثائق الثبوتية، وذلك باستخدام تقنيات الفحص والتحليل، ويرتكز هذا الفحص على ما يلي:

- ✓ احترام مبدأ فصل الفترات المحاسبية.
- ✓ التحقق من الوجود الفعلي لعمليات النفقات والإيرادات.
- ✓ الالتزام بالتشريع الجبائي.
- ✓ التأكد من أن جميع العمليات مسجلة في البيانات المالية.

1- الأعباء (LES CHARGES) :

الجدول رقم (3-16): جدول الأعباء.

الأعباء	2024	%	2023	%	الفرق
الخدمات والمصاريف الأخرى	11.086.693,20	17.35	11.609.303,24	18.32	(-)522.610,04
أعباء المستخدمين	52.199.107,08	81.70	46.025.188,43	72.63	6.170.818,65
الضرائب	8.000,00	0.008	1.492.522,00	2.35	(-)1.484.522,00

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات بولاية ميله

والرسوم					
مصرفات تشغيلية أخرى	605.366,72	0.09	4.246.657,93	6.70	(-)3.641.291,21
المجموع الجزئي	63.899.167,00	100	63.376.671,60	100	
مخصصات الاهتلاك وخسائر القيمة	10.088.237,56	13.63	9.286.716,49	12.78	801.521,07
المجموع الكلي	73.987.404,56		72.663.388,09		1.324.016,47

المصدر: تقرير محافظ الحسابات.

التعليق على الجدول:

✓ تظهر بيانات الدخل للمؤسسة لسنة 2024 عجزاً قدره 6.110.507,35 دج، مقارنة بربح صاف قدره 1.571.652,84 دج في سنة 2023، بانخفاض قدره 7.682.160,19 دج. تم استخلاص هذه النتيجة من النتائج الوسيطة التالية:

الجدول رقم (3-17): نتائج وسيطة.

العنصر	السنة المالية		القيمة/النسبة	
	2023	2024	القيمة	%
الهاش الصافي للتأمين	63.961.214,22	57.046.563,04	(-)6.914.651,18	10.81
النتيجة التقنية	2.324.536,38	(-)6.914.651,18	(-)8.344.306,32	(-)3.59

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات بولاية ميله

				التشغيلية
/	0,00	0,00	0,00	النتيجة المالية
/	(-) 467.522,08	752.883,54	90.737,41	الضرائب على النتيجة
/	0,00	0,00	0,00	النتيجة غير العادية
		1.571.652,84	(-) 6.110.507,35	النتيجة الصافية

حسب تقرير محافظ الحسابات فانه:

✓ يمثل الهامش الصافي للتأمين الربح المحقق بعد إعادة التوزيع من قبل الشركة بين المحفظة (أقساط التأمين) وتكاليف الحوادث والتعويضات، وقد سجل هذا الهامش تراجعاً قدره 6.914.651,48 (-) دج، أي بنسبة 10.81 %. ويعود هذا الانخفاض في الهامش إلى تراجع الإيرادات الناتجة عن:

-انخفاض بند الأقساط المؤجلة، حيث انتقل من 15.706.385,43 دج إلى 8.251.972,31 دج في سنة 2024، أي بانخفاض كلي قدره 23.958.357,74 دج.

-وكذلك العمليات المتعلقة بالتعويضات المدفوعة، التي انتقلت من 17.684.706,51 دج سنة 2023 إلى 33.715.980,33 دج، أي بزيادة قدرها 16.031.276,82 دج.

✓ كما أن مخصصات الاهتلاكات والمؤونات تمثل 13.63 % من إجمالي مصاريف سنة 2024.

✓ بلغ معدل تغطية تكاليف الاستغلال بهامش التأمين الصافي 0.89 % سنة 2024، مقارنة بـ 1.08 % سنة 2023، أي أقل من 1.00 %.

هذا الوضع، الذي يتمثل في تسجيل هامش تأمين سلبي بقيمة 6.914.651,48 دج سنة 2024، يعود إلى انخفاض الإيرادات المرتبطة بالأقساط المؤجلة. بالمقارنة مع سنة 2023، التي سجلت فائضاً قدره 6.170.818,05 دج، فإن الوضعية المالية لسنة 2024 عرفت تدهوراً واضحاً.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات بولاية ميله

- ✓ انتقلت قيمة الإنتاج من 163.523.712,02 دج سنة 2023 إلى 251.598.646,49 دج سنة 2024، أي بزيادة قدرها 88.074.934,47 دج، تمثل نسبة نمو قدرها 53.86%.
- ✓ الهامش الصافي للتأمين المحقق سنة 2024 (دون احتساب المنتجات التشغيلية الأخرى واسترداد الخسائر) لا يسمح بتحقيق نتائج إيجابية، ولا يغطي كافة تكاليف الاستغلال.

المطلب الرابع: إختبار صحة فرضيات الدراسة.

يُعد تحليل الأرصدة المحاسبية من الوسائل الأساسية للكشف عن مدى مصداقية القوائم المالية، والتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة. ويلعب محافظي الحسابات دوراً مهماً في هذا الجانب، إذ تقع على عاتقهم مسؤولية التحقق من مدى ضبط وتسجيل مختلف العمليات المالية بدقة وشفافية. ومن خلال متابعتهم المستمرة للحسابات، يمكنهم رصد أي خلل أو تلاعب قد يؤثر على صدق المعلومات المحاسبية. فهم يُسهمون بشكل مباشر في كشف التلاعبات المالية المحتملة، سواء كانت ناتجة عن أخطاء أو تجاوزات متعمدة، مما يجعل دورهم أساسياً في ضمان موثوقية القوائم المالية، وعليه يمكن اختبار صحة الفرضيات التالية:

- ✓ الفرضية الأولى: يساعد تحليل الأرصدة المحاسبية للأصول بشكل كبير في الكشف عن التلاعبات المالية من طرف محافظي الحسابات.

أظهرت فحوصات الأصول الواردة في تقرير المراجعة، مثل التحقق من رصيد الافتتاح لسنة 2024، مطابقة الاقتناءات مع الوثائق المحاسبية، والتأكد من وجود الأصول الثابتة، وكذا التحقق من أن حسابات الإهلاك تمت وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة، أن التحليل الدقيق لهذه الأرصدة يمكن أن يكشف عن تجاوزات محتملة، مثل تضخيم الأصول أو عدم تسجيل الإهلاكات بطريقة صحيحة. مما يؤكد صحة الفرضية.

- ✓ الفرضية الثانية: يمثل تحليل بنود الخصوم وسيلة للتحقق من مصداقيتها، والكشف عن استخدامها المحتمل في التلاعب بالنتائج المالية.

تضمنت أعمال المراجعة على الخصوم مطابقة الأرصدة مع الميزانية والتحقق من وجود الديون الفعلية، إضافة إلى التدقيق العشوائي للعمليات الكبرى، حيث تظهر هذه الإجراءات أن تحليل الخصوم يمكن

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات بولاية ميله

من كشف أي تضخيم متعمد أو عدم إظهار التزامات معينة، ما قد يؤثر على صورة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة. مما يؤكد صحة الفرضية.

✓ الفرضية الثالثة: يساهم تحليل عناصر قائمة الدخل في الكشف عن التلاعب في نتائج النشاط.

تم التركيز في فحص قائمة الدخل على احترام المبادئ المحاسبية، والتحقق من وجود النفقات والإيرادات الفعلية، والتأكد من تسجيل العمليات في البيانات المالية. هذه العمليات تسهم بشكل مباشر في كشف التلاعبات المحتملة في النتائج المالية مثل الاعتراف بإيرادات غير محققة أو تأجيل تسجيل نفقات لتضخيم الأرباح. مما يؤكد صحة الفرضية.

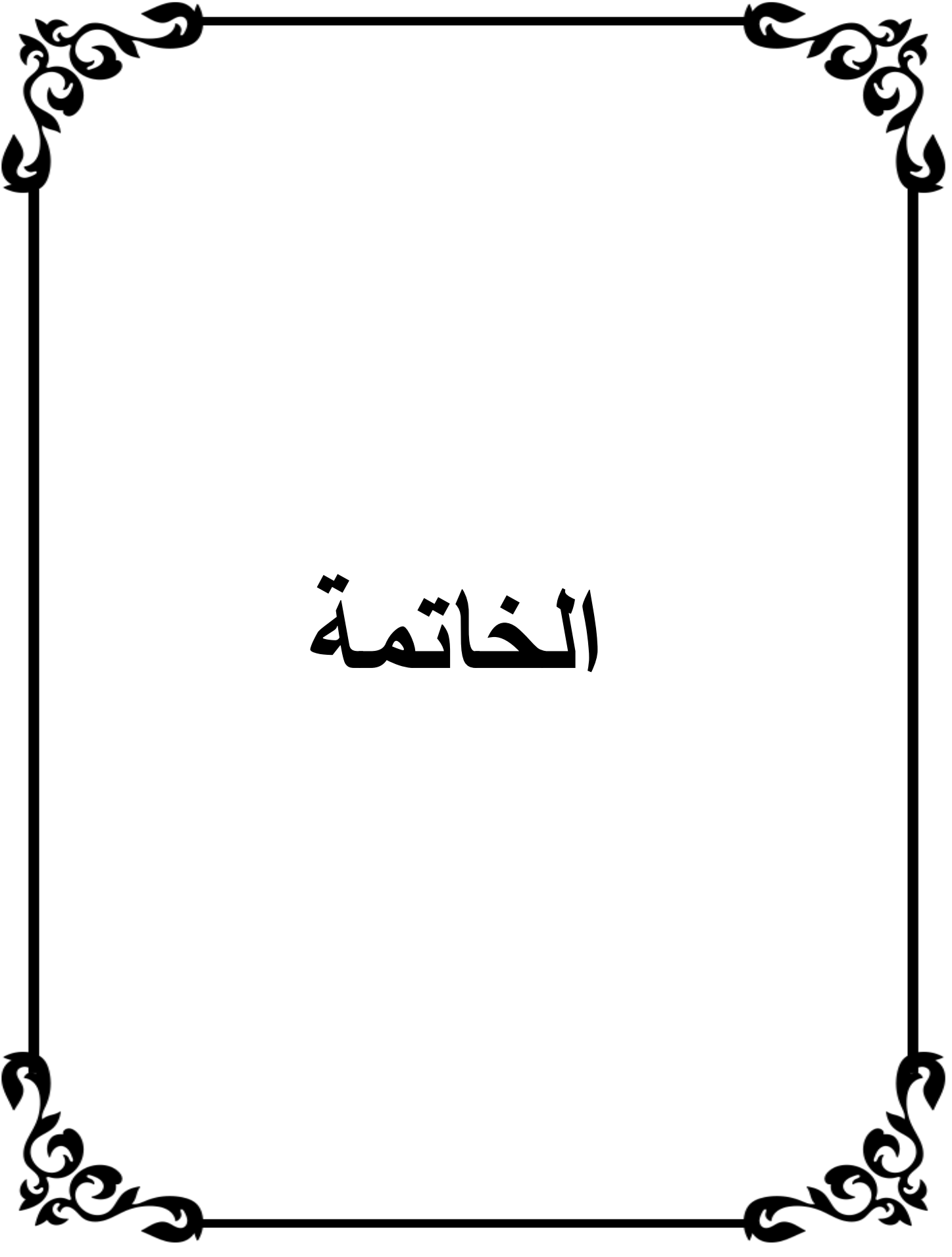
الاستنتاج: بناءً على ما سبق، يتضح أن تحليل الأرصدة المحاسبية للأصول والخصوم وقائمة الدخل يمثل أداة أساسية في اختبار مدى صحة الفرضيات المتعلقة بكشف التلاعبات المالية، ويساعد على تعزيز مصداقية التقارير المالية وضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية المعتمدة.

تناول الفصل التطبيقي من هذه المذكرة دراسة ميدانية بهدف إبراز الدور الفعلي الذي تلعبه آليات المراجعة الخارجية المعتمدة من طرف محافظي الحسابات في الكشف عن التلاعبات المالية، وذلك من خلال التطرق إلى مبحثين رئيسيين:

في المبحث الأول، تم التعريف بمكتب محافظ الحسابات، من حيث التنظيم والمهام الأساسية الموكلة إليه، مع التركيز على المراحل العملية التي يمر بها محافظ الحسابات أثناء أداء مهمته، بدءًا من التخطيط للمراجعة، مرورًا بجمع الأدلة والتحقق منها، وانتهاءً بإعداد تقرير المراجعة الذي يعكس رأيه المهني حول صدق وعدالة القوائم المالية. كما تم التطرق إلى مختلف أنواع تقارير المراجعة والآثار المترتبة عنها.

أما المبحث الثاني، فقد خُصص لتحليل أرصدة حسابات الأصول والخصوم، بالإضافة إلى عناصر قائمة الدخل، لشركة "X" خضعت للمراجعة الفعلية من طرف محافظ الحسابات، وذلك بهدف اكتشاف المؤشرات الدالة عن احتمال وجود تلاعبات مالية. وقد تم تطبيق إجراءات المراجعة المناسبة على هذه الحسابات، باستخدام ووسائل تحقق تحليلية ومهنية. كما تضمن هذا المبحث مناقشة لمدى صحة الفرضيات التي تم وضعها في الإطار النظري للمذكرة، وقد أظهرت نتائج التحليل أن للمراجعة الخارجية دورًا فعالًا في كشف الاختلالات والتلاعبات المحاسبية متى ما تم تطبيقها وفق للمعايير المهنية والأخلاقية.

وفي المجلد، أظهرت الدراسة التطبيقية أن نجاح عملية المراجعة الخارجية يتوقف على كفاءة محافظ الحسابات، وتمتعه بالاستقلالية المهنية، إضافة إلى التزامه بالمنهجية الدقيقة في تنفيذ مهامه.



الخاتمة

الخاتمة:

بعد التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بآليات المراجعة الخارجية، يتضح أن دور محافظي الحسابات يتجاوز مجرد التحقق من صحة القوائم المالية. فالمراجعة الخارجية تمثل خط الدفاع الأول ضد الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية، حيث يضطلع محافظ الحسابات بمسؤولية الكشف المبكر عن أي تلاعبات أو تحريفات تهدف إلى تضليل المتعاملين مع المؤسسة. فمن خلال الأدوات والأساليب المتاحة له، يسهم محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة، وتؤكد الدراسة أن تحليل فعالية هذا الدور تعتمد على كفاءة المحافظ المهنية وقدرته على استخدام آليات مراجعة دقيقة.

وفي ضوء ذلك، يمكن تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي تم استخلاصها من هذه الدراسة:

نتائج الدراسة:

- ✓ توصلت الدراسة إلى أن تقارير محافظ الحسابات تمثل أداة تواصل رئيسية بين المراجع وأصحاب المصالح، كما أن صياغتها بشكل شفاف وموضوعي يساعد في لفت الانتباه إلى أية مؤشرات دالة على وجود تلاعبات أو ممارسات مالية مشبوهة.
- ✓ أظهر الجانب التطبيقي أن تحليل الأصول والخصوم وقائمة الدخل يمكن أن يكشف عن أي تناقضات أو مؤشرات غير منطقية قد تشير إلى تلاعبات مالية، ما يبرز ضرورة استخدام أدوات تحليلية دقيقة.
- ✓ إن كفاءة محافظ الحسابات من حيث التكوين الأكاديمي والخبرة المهنية، تعد عاملاً أساسياً في قدرته على اكتشاف التلاعبات المالية بدقة وفعالية.
- ✓ يظهر الواقع المهني أن محافظي الحسابات يواجهون صعوبات متزايدة في كشف التلاعبات المعقدة بسبب تطور أساليب التحايل المحاسبي.

التوصيات:

- ✓ ضرورة التكوين المستمر لمحافظي الحسابات حول أحدث تقنيات وأساليب الكشف عن التلاعبات المالية.
- ✓ اعتماد أدوات تحليل مالي متقدمة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتحسين فعالية المراجعة .
- ✓ تعزيز استقلالية محافظي الحسابات لضمان حيادهم المهني.

الخاتمة

✓ التنسيق المستمر بين محافظي الحسابات والهيئات الرقابية لتبادل المعلومات حول المخاطر المحتملة.

✓ دعوة المؤسسات إلى تحسين أنظمتها الداخلية والرقابية لخلق بيئة مالية أكثر شفافية.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

✓ الكتب

1- أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، دار الدنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

2- حامد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتطبيق: الإطار النظري للمعايير والقواعد، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002.

3- زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

4- سامح محمد رضا، رياض أحمد، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، مركز البحوث للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، البحرين، 2016.

5- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

6- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، حوكمة الشركات، دار المنهل للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.

7- محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

✓ القوانين والمراسيم التنفيذية

1- الأمر رقم 66-156، المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، الذي يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01/10، المؤرخ في رجب عام 1431 الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 42.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المطبعة الرسمية، العدد رقم 20، السنة 28، المؤرخة بتاريخ 01 ماي 1991 الموافق لـ 16 شوال 1411.

قائمة المصادر والمراجع

4- القانون التجاري للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999.

5- المرسوم التنفيذي رقم 08/91، المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق ل: 27/04/1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

✓ مذكرات وأطروحات التخرج

1- أحمد حابي، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجزائر (دراسة حالة)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

2- بسمة ملواح، مسؤوليات محافظ الحسابات على ضوء القانون 01/10 والممارسة الميدانية: دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات بولاية ورقلة والوادي 2016، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016/2015.

3- بن جميلة محمد، مسؤولية محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة، رسالة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2011.

4- سامح عبد الرزاق الحداد، تحليل وتقييم إستراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

5- شبرو نذير، متطلبات المراجعة الخارجية في الكشف والتقليل من التلاعب في القوائم المالية من خلال أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة الشهيد حمه خضر الوادي، الجزائر، 2022/ 2023.

6- عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

قائمة المصادر والمراجع

- 7- لفكير نرجس، محاولة تقييم اداء المجلس الوطني للمحاسبة في تأطير مهنة المحاسبة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2024/2023 .
- 8- محمد جمال عبد القادر النزلي، ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الاردنية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، الاردن، فبراير 2009.
- 9- مروة بوعزة، مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014/2013.
- 10- مريم لكحالي، عقبة عبد الكريم، مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الاخطاء والغش في القوائم المالية (دراسة عينة من محافظي الحسابات)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017/2016.

✓ المجالات العلمية

- 1- أحمد حسن توفيق حسن، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في اكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية بالبنوك المصرية (دراسة ميدانية على البنوك التجارية)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد02، مصر، أبريل 2022.
- 2- أونيس عبد المجيد، زرقوان وسام، أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة للتلاعب بعناصر القوائم المالية وسبل الحد منها، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد07، العدد01، الجزائر، 22 نوفمبر 2019.
- 3- بوسماحة محمد، برباوي كمال، المسؤولية القانونية لمحافظ الحسابات، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد04، الجزائر، ديسمبر 2017.
- 4- تمار خديجة، ممارسة مهنة تدقيق الحسابات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة المالية والاسواق، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 01 مارس 2017.

قائمة المصادر والمراجع

- 5- حدبي عبد القادر، زيدان محمد، فعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف ومنع الاحتيال وانعكاسها على نظام حوكمة الشركات، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 18، الجزائر، 31 اوت 2018.
- 6- خيضر خنفري، المراجعة الخارجية وفق المعايير الدولية للمراجعة، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، العدد 10، الجزء 02، الجزائر، 10 أفريل 2017.
- 7- زواق كمال ، التدقيق المحاسبي ودوره في الحد من التحريف والتلاعب بالقوائم المالية (دراسة ميدانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، الجزائر، أفريل 2017.
- 8- سليمة بن نعمة، أمين مخفي، واقع الممارسة المهنية للمحاسبة والتدقيق في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 05، الجزائر، اكتوبر 2017
- 9- عبار محمد، خلاف قرماش، المسؤولية المدنية والجزائية لمحافظ الحسابات، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2015.
- 10- عمر اقبال توفيق المشهداني، تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، الاردن، 15 ديسمبر 2012.
- 11- مداح عبد الباسط ، سعيدي يحي ، مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطا في القوائم المالية (دراسة ميدانية الجزائر)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد 10، الجزائر ، 03 سبتمبر 2017
- 12- مروة مويسي، عجيلة محمد، ركائز ومراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر (رؤية مستقبلية)، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 03، العدد 01، الجزائر ، 30 أفريل 2018.
- 13- منى عبد الرحمان يعقوب، أشواق الاسمري، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الابداعية على القوائم المالية (دراسة ميدانية)، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، العدد 3، السعودية، 17 ماي 2020.

قائمة المصادر والمراجع

- 14- موسى نايف عميره اليساري، أثر المراجعة المشتركة في الكشف عن التلاعب بالقوائم المالية،
المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، المجلد 09، العدد 03، مصر، جويلية 2018.
- 15- وجدان علي أحمد هادي، أهمية المراجعة الخارجية في مراقبة اداء المؤسسة، مجلة اقتصاديات
شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، الجزائر، 03 جوان 2020.

ثانيا: مراجع باللغة الاجنبية

- 1-Leonard Vona ,Fraud Risk Assessemat Building A FraudAndit Program,
USA, 2008.

الملاحق

ملحق رقم 01: أصول الشركة "X"

Exercice clos le 31 / 12 / 2024					
A C T I F	NOTES	MONTANT BRUT N	AMORT.-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation incorporelles	ANC1	19 692,31	19 692,31	0,00	0,00
Immobilisation corporelles	ANC2	61 581 364,65	50 262 978,44	11 318 386,21	12 405 299,21
- Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
- Bâtimens		25 210 374,43	19 172 941,22	6 037 433,21	5 343 275,68
- Immeubles de placement		0,00	0,00	0,00	0,00
- Autres immobilisations corporelles		36 370 990,22	31 090 037,22	5 280 953,00	7 062 023,53
- Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation en cours	ANC3	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation financières	ANC4	195 040 000,00	53 340 000,00	141 700 000,00	137 700 000,00
- Titres mis en équivalence		0,00	0,00	0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		195 040 000,00	53 340 000,00	141 700 000,00	137 700 000,00
- Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
- Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
- Impôts différés actif		0,00	0,00	0,00	0,00
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		256 641 056,96	103 622 670,75	153 018 386,21	150 105 299,21
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	AC1	124 338 235,69	0,00	124 338 235,69	110 417 393,77
- Part de la coassurance cédée		0,00	0,00	0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		124 338 235,69	0,00	124 338 235,69	110 417 393,77
Créances et emploi assimilés	AC2	350 100 143,59	3 164 471,15	346 935 672,44	352 043 519,13
- Cessionnaires et Cédants débiteurs		0,00	0,00	0,00	0,00
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs		150 852 767,63	3 164 471,15	147 688 296,48	198 862 730,49
- Autres débiteurs		198 002 603,64	0,00	198 002 603,64	152 976 529,29
- Impôts et assimilés		1 244 772,32	0,00	1 244 772,32	204 259,35
- Autres créances et emplois assimilés		0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	AC3	61 296 869,72	294 000,00	61 002 869,72	50 411 522,13
- Placements et autres actifs financiers courants		0,00	0,00	0,00	0,00
- Trésorerie		61 296 869,72	294 000,00	61 002 869,72	50 411 522,13
TOTAL II - ACTIF COURANT		535 735 249,00	3 458 471,15	532 276 777,85	512 872 435,03
TOTAL GENERAL ACTIF		792 376 305,96	107 081 141,90	685 295 164,06	662 977 734,24

ملحق رقم 02: خصوم الشركة "X"

Exercice clos le 31 / 12 / 2024			
P A S S I F	NOTES	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		17 820 000,00	17 512 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées [1])		409 447 860,27	409 447 860,27
Écart de réévaluation		0,00	0,00
Écart d'équivalence [1]		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe [1])		-6 110 507,35	1 571 652,84
Autres capitaux propres - Report à nouveau		1 571 652,84	0,00
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES	CP1	422 729 005,76	428 531 513,11
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courants		0,00	0,00
Provisions réglementées		7 491 097,33	7 467 822,63
Provisions et produits comptabilisés d'avance		17 689 873,99	14 323 214,66
TOTAL II - PASSIF NON COURANT	PNC2	25 180 971,32	21 791 037,29
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs		0,00	0,00
Provisions techniques d'assurance		176 072 814,16	153 806 901,17
- Opérations directes		176 072 814,16	153 806 901,17
- Acceptations		0,00	0,00
Dettes et ressources rattachées		33 921 441,75	26 211 275,19
- Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés		0,00	0,00
- Assurés et intermédiaires d'assurance		33 921 441,75	26 211 275,19
Impôts		9 733 084,95	19 131 867,06
Autres dettes		- 17 657 846,12	13 505 140,42
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIF COURANT	PC3	237 385 186,98	212 655 183,84
TOTAL GENERAL PASSIF		685 295 164,06	662 977 734,24

ملحق رقم 03: قائمة الدخل للشركة "X"

Période du 01 / 01 /2024 Au 31 / 12 /2024					
RUBRIQUES	NOTES	OPERATIONS	CESSIONS ET RETROCESSIONS	OPERATIONS	OPERATIONS
		BRUTES N	N	NETTES N	NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		251 598 646,49	152 584 130,81	99 014 515,68	65 939 532,30
Primes acceptées		0,00	0,00	0,00	0,00
Primes émises reportées		-21 800 418,92	-13 548 446,61	-8 251 972,31	15 706 385,43
Primes acceptées reportées		0,00	0,00	0,00	0,00
I-Primes acquises à l'exercice		229 798 227,57	139 035 684,20	90 762 543,37	81 645 917,73
Prestations sur opérations directes		168 579 901,64	134 863 921,31	33 715 980,33	17 684 703,51
Prestations sur acceptations		0,00	0,00	0,00	0,00
II-Prestations de l'exercice		168 579 901,64	134 863 921,31	33 715 980,33	17 684 703,51
Commissions reçues en réassurance		0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions versées en réassurance		0,00	0,00	0,00	0,00
III-Commissions de réassurance		0,00	0,00	0,00	0,00
IV-subsidations d'exploitation d'assurance		0,00	0,00	0,00	0,00
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE		61 218 325,93	4 171 762,89	57 046 563,04	63 961 214,22
Services extérieurs et autres consommations		11 086 693,20	0,00	11 086 693,20	11 609 303,24
Charges de personnel		52 199 107,08	0,00	52 199 107,08	46 028 188,43
Impôts, taxes et versements assimilés		8 000,00	0,00	8 000,00	1 492 522,00
Production immobilisée		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres produits opérationnels		5 281 496,13	0,00	5 281 496,13	6 406 090,39
Autres charges opérationnelles		605 366,72	0,00	605 366,72	4 246 657,93
Dotations aux amortiss, provisions et pertes de valeurs		10 088 237,56	0,00	10 088 237,56	9 286 716,49
Reprise sur pertes de valeur et provisions		5 639 575,45	0,00	5 639 575,45	4 620 619,86
VI-RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL		-1 848 007,05	4 171 762,89	-6 019 769,94	2 324 536,38
Produits financiers		0,00	0,00	0,00	0,00
Charges financières		0,00	0,00	0,00	0,00
VI-RÉSULTAT FINANCIER		0,00	0,00	0,00	0,00
VII-RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS(V+VI)		-1 848 007,05	4 171 762,89	-6 019 769,94	2 324 536,38
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		84 108,84	0,00	90 737,41	752 883,54
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		0,00	0,00	0,00	0,00
VIII-RÉSULTAT NET DES RÉSULTAT ORDINAIRES		-1 972 115,89	4 171 762,89	-6 110 507,35	1 571 652,84
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00	0,00	0,00
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00	0,00	0,00
IX-RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00	0,00	0,00
X-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		-1 972 115,89	4 171 762,89	-6 110 507,35	1 571 652,84
Parti dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)					
XI-RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)					
Dont parti des amortitaires (1)					
Parti du groupe (1)					